

الرقم التسلسلي :

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

أثر السياسة النقدية على التضخم

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990_2014)

تحت إشراف الأستاذ:

- بن البار محمد

إعداد الطلبة :

- بشيري لمجد

- مراحي ياسين

- محمدي حسين

- بن جفال منير

السنة الجامعية : 2015-2016 م

تَشْكُرَات

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف

الأنبياء والمرسلين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بالشكر الجزيل، إلى الأستاذ المشرف " بن البار امحمد "

لما بذله معنا

من وقت وجهد خلال فترة إشرافه، ولتوجيهاته ونصائحه القيمة فقد

كان حاضرا معنا، في كل مراحل إنجاز هذا العمل

وفي الأخير أرف عبارات الشكر والتقدير إلى كل من قدم يد العون

والمساعدة من قريب أو بعيد بإمداده للمعلومات والنصائح القيمة،

أو حتى بالتشجيع لإتمام هذا العمل المتواضع.

فلكم منا كل الشكر والتقدير

إهداء

قال الله عز وجل : "رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى

والدي وأن أعمل صالحا ترضاه"

الحمد لله الذي نور بكتابه القلوب فاستنارت بنوره العقول ، الحمد لله على

النعمة التي لا تعد ولا تحصى

وصلي اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

اهدي ثمرة عملي هذا إلى:

من احمل اسمه بكل افتخار

"أبي العزيز"

وإلى من كانت دعاءها سر نجاحي

"أمي الحبيبة "

إلى كل إخواني وأخواتي والأفراد العائلة

إلى كل الأصدقاء في حياتي اليومية والدراسية

كما لا أنسى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

إليكم جميعا اهدي ثمرة جهدي.

فهرس المحتويات

تشكرات

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والاشكال

مقدمة عامة

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم

تمهيد:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.

المبحث الثاني: ماهية التضخم

المطلب الأول: مفهوم التضخم .

المطلب الثاني: أنواع التضخم.

المطلب الثالث: أسباب التضخم.

الفصل الثاني: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2014).

تمهيد:

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر في الفترة: (1990-2014)

المطلب الأول: قانون النقد والقرض 90-10

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر في الفترة (1990-2014).

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر في الفترة (1990-2014).

المبحث الثاني: تحليل قياسي لأثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر

خلال الفترة (1990-2014)

المطلب الأول: التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة

الخاتمة

قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

أ - قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدلات الخصم لدى بنك الجزائر.	
02	تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر	
03	تطور نسبة الإحتياطي الإجباري لبنك الجزائر	
04	معدلات تدخل بنك الجزائر لإسترجاع السيولة	
05	تطور معدل الوديعة المغلقة للفائدة في بنك الجزائر	
06	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-1998)	
07	تطور الكتلة النقدية للفترة (1990-1998)	
08	معدلات النمو الحقيقي للنواتج الداخلي الخام خلال (1990-1998)	
09	معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2010)	
10	تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة (2000-2010)	
12	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2010-2013)	
13	دالة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج correlogram of Residual	
14	نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي	

ب - قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة (1990-1998)	
02	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2010)	
03	نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر	

مقدمة عامة:

التضخم ظاهرة إقتصادية تصيب إقتصاديات البلدان النامية على السواء, ويزداد التضخم على إقتصاديات البلدان كلما توافرت البيئة المناسبة لتنامي الضغوط التضخمية في الإقتصاد, والتي تعتمد في تأثيرها على مجموعة من العوامل والمتغيرات التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية ودفع مستويات الاسعار المحلية نحو الإرتفاع.

فتحقيق الاهداف يتطلب توفر السياسة الإقتصادية محكمة قادرة على الجمع والملائمة بين أدواتها المختلفة, خصوصا في تلك الدولة التي تعرف انتقالاتها, وفي إطار هذه العملية التصحيحية نجد معظم هذه الدول تسمى في المقام الاول إلى جعل السياسات الإقتصادية بصفة عامة و السياسة النقدية بصفة خاصة في مسارها الصحيح حتى تتمكن من تحقيق الاهداف المسطرة بدرجة أكبر من الدقة والفعالية ومزيد من الشفافية والإصلاح

والسياسات النقدية أخذت في الأوقات الحالية مكانة هامة بين السياسات الإقتصادية الأخرى, وأصبح دورها حاسم في التأثير على مختلف المتغيرات الإقتصادية, ويظهر ذلك بوضوح من خلال ارتباطها بالمشاكل الإقتصادية كالتضخم وتدهور العملات المحلية بالحلول النقدية وهذه الحالة عندما تتوفر الظروف الملائمة للسياسة النقدية تتدخل بإجراءاتها وأدواتها ومنهجيتها لتكيف عرض النقود مع مستوى النشاط الإقتصادي, ومن ذلك تعمل السياسة النقدية في التأثير على التضخم من خلال الأدوات الكمية والكيفية للسياسة النقدية.

والجزائر بدورها بمجرد دخولها في مرحلة إنتقالية من الإقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق, وقصد التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق تعين عليها منح الاستقلالية لبنكها المركزي والحرية في تخطيط وتنفيذ السياسة النقدية بعيدا عن الضغوطات الحكومية والسياسة, ويعتبر إصدار قانون النقد والقرض 90-10 أول خطوة في هذا المجال حيث منحت بموجبه الاستقلالية لبنك

الجزائر عن الحكومة وبالتالي تطور السياسة النقدية, وهذا ما سوف نراه من خلال هذه الدراسة التي سوف نقوم بها.

I. إشكالية البحث:

إن الإشكالية الأساسية التي يعالجها البحث تتمثل في ما يلي:

ما مدى تأثير السياسة النقدية على التضخم؟

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح أسئلة فرعية وهي كما يلي:

1 - ماهية أهداف السياسة النقدية ؟

2 - ماهية الأدوات المستعملة في المعالجة التضخم؟

الفرضيات:

بغرض تقديم إجابات أولية على التساؤلات السابقة، ارتأينا اقتراح الفرضيات التي سنختبر مدى صدق محتواها في بحثنا هذا، والتي هي على النحو الآتي :

الفرضية الأولى: تحتل السياسة النقدية دورا هاما ومركزا فعالا في السياسة الاقتصادية.

الفرضية الثانية: دور السياسة النقدية في الاستقرار الاقتصادي من خلال امتصاص

السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاء سياسة

توسعية.

II. أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع في التعرف على السياسة النقدية ومدى فعاليتها في علاج المشاكل الاقتصادية وكيفية تطبيق أدوات السياسة النقدية في الجزائر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية.

III. أهداف البحث:

تكمّن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكر أهمها:

- تحديد أهم المفاهيم السياسية النقدية و التضخم.
- التطرق إلى أدوات السياسة النقدية.
- تحديد دور السياسة النقدية في معالجة ظاهرة التضخم.

IV. حدود الدراسة :

إن الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا جعلت حدوده تعرف إلى صنفين هي على النحو التالي:

- الحدود الجغرافية : تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري .
- الحدود الزمنية: تمتد حدود الدراسة (1990_2014) وهي مسار السياسة المالية في الجزائر، مع تحليل قياسي لأثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر.

V. مبررات ودوافع اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع وهي كما يلي:

- 1- يعتبر موضوع السياسة النقدية موضوعا واسعا كونه ذو أبعاد اقتصادية ومالية .

2- إن موضوع التضخم والسياسة النقدية من الموضوعات التي تشغل الحكومة مما لها من دور في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

.VI خطة البحث:

.VII من أجل دراسة موضوع أثر السياسة النقدية على التضخم دراسة حالة الجزائر (1990_2014). قسمنا دراستنا إلى مقدمة، فصلين، وخاتمة. وهي كالتالي:

.VIII الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم ، وقسم إلى مبحثين، المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية، أما المبحث الثاني: ماهية التضخم.

وفي الفصل الثاني سنتطرق إلى دراسة حالة الجزائر، وقسمناه إلى مبحثين، المبحث الأول: مسار السياسة النقدية، أما المبحث الثاني: الجهود تحليل قياسي لأثر السياسة النقدية على معدلات التضخم، و في الأخير تم وضع خاتمة للدراسة وقائمة للمراجع.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية والتضخم

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلًا خصبا لكثير من البحوث و الدراسات ، و تتعرض باستمرار للإضافة و التطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية و عدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة، و تمارس السياسة النقدية عملها من خلال التأثير في حجم المعروض النقدي و الائتمان بإحداث تغييرات عليه بما يتلاءم و الظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزءا أساسيا و مهما من أجزاء السياسة الاقتصادية.

المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري، و ذلك من

خلال ثلاثة مطالب الآتية:

- المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

- المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.

- المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية .

المطلب الأول : مفهوم السياسة النقدية

يتضمن هذا المطلب فرعين، سوف نتعرض لتعريف السياسة عموما في الفرع الأول، و

تعريف السياسة النقدية بصفة خاصة في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف السياسة عموما:

يقصد بها في اللغة التدبير.¹ لأمر عام في جماعة ما تدبيرا يغلب فيه معنى التحسين و

الإصلاح، فيقال ساس الأمر بمعنى قام به و دبره ، و سوسه القوم أمورهم أي جعلوه يقوم بها.

أما اصطلاحا فيقصد بها منذ أن استعملها اليونان تدبير أمور الدولة، و كانت في البداية "

دولة المدينة" ثم تطورت و صارت الدولة القومية الحديثة، و لهذا تبدأ السياسة من مجتمع

¹ - معجم العلوم الاجتماعية، إعداد نخبة من الأساتذة العرب المختصين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975، ص:327, 328.

المدينة، و يؤكد الأصل اليوناني للمصطلحين المقابلين الانجليزي الفرنسي (policy)، (politique) و هو ما يدل على أنها مشتقة من كلمة (police) أي مدينة ، و يرى البعض أن هذا المفهوم للسياسة لا ينطبق على كثير من الجماعات التي لا تتوفر فيها لا دولة و لا أي سلطة عامة ، كالمجتمعات القبلية لأن السلطة تكون فيها أبوية ، لكن طالما أنه توجد مجتمعات فيه حكاما و محكومين و هذا يتوفر في أي مجتمع بشري حتى ولو كان بدائيا أو أسرة أو قبلية أو هيئة دينية.¹

و هكذا تطور مفهوم السياسة عبر العصور و أنتج الفكر السياسي مجموعة نظريات و مذاهب سياسية كثيرة وأصبحت السياسة اصطلاحا هي اسم للأحكام و السلوكات التي تدبر بها شؤون الأمة في حكومتها و تشريعها و قضائها و في جميع سلطاتها التنفيذية و الإدارية و في علاقاتها الخارجية التي تربطها بغيرها من الأمم ، فلكل أمة في هذه النواحي سياسة و أحكام و إجراءات خاصة و كل واحدة من هذه السياسات تتمثل في مجموعة من الأحكام تدبر بها شؤون الأمة في الجانب المتعلق بها، و بالتالي فالسياسة النقدية تتعلق بالجانب النقدي لهذه الأمة.²

و بالتالي فإنه يمكن القول بأن السياسة هي إتباع منهج أو طريقة لإدارة جوانب المجتمع المختلفة سواء تعلق الأمر بالجانب الاقتصادي أو المالي أو النقدي أو الزراعي أو الصناعي أو التجاري.

¹ - طية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، التوزيع العادل للدخل في التنمية ضبط التضخم، مصر، دار النهضة العربية، 1993. ص : 16.

² عبد الرحمان تاج، السياسة الشرعية و الفقه الإسلامي، كطبعة دار التأليف، 1983، ص: 78.

الفرع الثاني: تعريف السياسة النقدية

قد عرفت السياسة النقدية تعاريف عدة صيغة جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب الباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية و النقدية و المالية و العلاقة التي تربطهم جميعا في الإطار العام للاقتصاد، إذ قبل الحرب العالمية الأولى كان مفهوم السياسة النقدية يعتبر مجرد تقنية ضمان الاستقرار النقدي، و مع ظهور نظرية جون مينار كينز.¹

تستعمل بشكل خاص تطور مفهوم السياسة النقدية و ظل و لا زال منذ ذلك الحين يثير الكثير من النقاش، و على ذلك أخذت التعريفات الخاصة بهذا المفهوم عدة اتجاهات وفقا لاتجاهات النظرية المرجحة في التطبيق إلا أن جميع التعاريف اتفقت على أن السياسة النقدية ذات العلاقة الوثيقة بالنقد و الجهاز المصرفي و خاصة منه ما تعلق بسياسة الائتمان و كذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة و بالمركز النقدي للدولة بصفة عامة. و بالتالي يمكن إيجاز تعريف السياسة النقدية في التعاريف السابقة :

تعرف السياسة النقدية على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود و الائتمان و تنظيم السيولة العامة للاقتصاد بمعنى مجموعة القواعد و الأحكام التي تتخذها الحكومة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد

¹ مفكر اقتصادي، زعيم المدرسة الكينزية، (1883-1964) كان إداريا في وزارة الأعمال، ثم في الخزينة العمومية، من أهم أعماله: كتاب النقود و المالية الهندية، (1913)، ألف كتاب الإصلاح النقدي، (1923)، وكتاب النظرية العامة للتوظيف و النقود و الفائدة في سنة 1936.

النقدي لإيجاد التوسع و الانكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف السياسة الإقتصادية.¹

يقصد بالسياسة النقدية مجموعة من الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد و الائتمان، و تتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية و سائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة و الهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أوحقن الإقتصاد بتيار نقدي جديد.²

السياسة النقدية هي الإستراتيجية المثلى أو دليل الذي تنتهجه السلطات النقدية في بلد ما من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر المناسب الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار المحلية(أسعار السلع و الخدمات، أسعار الفوائد و أسعار صرف العملة الوطنية) و ذلك طبعا في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد حتى يتم تفادي الضغط على الأرصدة النقدية للدولة، و يتعلق الأمر هنا بمجموعة من القوانين و التنظيمات والإجراءات التي يمكن أن تلجأ السلطات النقدية لاستخدامها قصد ضمان تنظيم الكتلة النقدية التعامل بالنقد الأجنبي، سعر صرف العملات و مرونة أداء الجهاز الإنتاجي، و كذلك المحافظة على المدخرات المحلية و موارد الدولة من العملات الأجنبية.³

¹ بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص: 112.

² عقيل جاسم عبد الله، النقود و البنوك (منهج نقدي و مصرفي)، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر، 1999، ص : 207.

³ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليوروا، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص: 39.

-عرفت السياسة النقدية بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي و ذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

في حين هناك من فضل عدم تعريفها باعتبارها فنا صعبا بحيث أن تعريف وإدارة السياسة النقدية في عالم يتميز بعالمية الاقتصاد و شمولية الأسواق و التطور السريع في الابتكرات المالية هو فن صعب بالإضافة إلى أن الوقائع الفعلية للسياسة النقدية هي التي تثير الجدل و النقاش ، ذلك أن الأدوات المستعملة في تنفيذ هذه السياسة أصبحت قليلة في محيط مالي يتسم بالتححرر من القيود التنظيمية و التغير السريع و حتى بالنسبة للأدوات المتبقية أصبحت فاعليتها أقل تأكيدا.¹

هناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه " إينزينغ" و هو أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات و الإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية ، و كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.² لذا فإن أي تعريف شامل و كاف للسياسة النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة و هي:

- الإجراءات و الأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.
- تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية و بالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية و غير المصرفية.

¹ André Icard : les effets de la politique monétaire dans un environnement financière en mutation, in cahiers économiques N° 04, 1992, banque de France, p 27.

² Einzing, Monetary Policy : Means and Ends, Penguin Books harnonsd worth Midlesex,1964, p 50.

- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص تعريف شامل للسياسة النقدية:

بأنها مجموعة الإجراءات و التدابير و التشريعات و الأحكام و التعليمات و القوانين و الأوامر التي تتخذها السلطة النقدية و الحكومة للتأثير على حجم المعروض النقدي سواء بالزيادة أو الامتصاص بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجتمع و التحكم في التقلبات العنيفة بالمحافظة على استقرار قيمة العملة على النطاقين الداخلي و الخارجي لمحاولة المحافظة على ثبات نسبي لمستوي الأسعار باستخدام مجموعة من الأدوات في مدة زمنية معينة. و لهذا فالسياسة النقدية متعلقة بالنقد نفسه والجهاز النقدي ككل خاصة الجهاز المصرفي منه و بسياسة الائتمان, أي كل ما يتعلق بسيولة الجهاز المصرفي و غير الجهاز المصرفي بتنظيم عمليات الإصدار و الرقابة على الائتمان و كيفية استخدامها بشكل يتلائم مع تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المرسومة.

تجدر الإشارة أن للسياسة النقدية معنيين اثنين فالأول يسمى بالمعنى الضيق و الذي يقصد به الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود بقصد تحقيق أهداف معينة و الثاني يسمى المعنى الواسع فيعنى أنها تشمل على جميع التنظيمات النقدية و المصرفية التي تتخذ من قبل الحكومة و البنك المركزي و الخزينة بقصد التأثير على مقدار

و توفير و استعمال النقد و الائتمان و كذلك الاقتراض الحكومي أي حجم و تركيب الدين العمومي.

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية:

تعرف الأهداف السياسة النقدية بأنها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما إلى تحقيقها في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية.¹ حيث تبدأ إستراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة و ذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها على ضوء الأهداف الاقتصادية العامة بشكل عام، وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية و النهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام و السياسة النقدية بشكل خاص وهي:²

-تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

-العمالة الكاملة.

-تحقيق معدل نمو عالي.

-توازن ميزان المدفوعات.

3-1- استقرار المستوى العام للأسعار: قبل الثورة الكينزية كانت السياسة الوحيدة الموجودة

بيد السلطات النقدية هي السياسة النقدية و كان هدفها الوحيد هو تحقيق استقرار الأسعار،

فعدم الاستقرار يعرض البنيان الاقتصادي لأزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج و الكساد،

¹ - نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة، بيروت، إتحاد المصارف العربية، 1994، ص: 50.

² Freidman, Milton, The optimum quantity of money and other essay, London, Macmillan, 1973, p 95.

فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، إن معالجة استقرار الأسعار لم يتم حتى في الدول الرأسمالية إلا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية و ذلك استقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود و الأسعار، يكون التضخم المرتفع لا يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي.¹ الذي تثبيته سهلا في الدول المتقدمة نظرا لوجود اقتصاد نقدي متطور وجهاز مصرفي أيضا متقدم مما جعل استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم أو استقرار الأسعار ميزة حيث إن أثارها على تقييد عرض النقود و تقييد الائتمان، سوف يتم الشعور بها بدرجات متساوية لدى الهيئات و الأفراد و التي تكاد أن تكون مختفية بالنسبة للأفراد عندما تكون مقترنة بالسياسة المالية في محاربة التضخم و استقرار الأسعار.

3-2 العمالة الكاملة: بعد أزمة 1929 جاءت النظرية الكينزية بسياسة أخرى بديلة هي

السياسة المالية أين ظهر هدف آخر لها و هو العمالة الكاملة الذي تسعى معظم الدول الوصول إليه، حيث تعمل كل قوانينها و تشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة و مازالت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة و السياسة النقدية بصفة خاصة، و تتحقق هذه العمالة الكاملة عندما يكون لكل شخص لديه مهارة يرغب في العمل في منصب عمل، و تظهر أهميتها في أنها وسيلة و ليست غاية، لأن الوصول إلى تحقيقها هو الوصول إلى إنتاج السلع و الخدمات التي يحتاجها المجتمع و يطلبها، لذلك تبقي هدفا طويلا الأجل، نظرا لما للبطالة من مضار

¹ حمدي عبد العظيم، السياسة النقدية و المالية، و مقارنة إسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1980، ص: 73.

على الاقتصاد فهي تعبر عن هدر في طاقات المجتمع الإنتاجية و ضياع في موارد الإنتاج إن معالجة البطالة و تحقيق العمالة يختلف من البلدان المتقدمة إلى البلدان المتخلفة، وبالرغم من وصول البلدان المتقدمة إلى نمو اقتصادي كبير و الرفاهية الاقتصادية، إلا أنها من بطالة و هناك طاقة إنتاجية غير مستغلة منها.

نستنتج مما تقدم أن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة و تخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العروض النقدي تتخضع أسعار الفائدة فيزداد الاستثمار و بالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.¹

3-3- تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي: بعد الحرب العالمية الثانية بدأ النمو

الاقتصادي يشغل بال المفكرين ، و من ثم بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي، و في الخمسينات أصبح النمو الاقتصادي من أهداف السياسة الاقتصادية و السياسة النقدية بصفة خاصة، و لكن إذا نظرنا إلى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني نجد أنها باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك و تساعد في المحافظة عليه مع ظروف سياسية و اجتماعية ملائمة، و لذلك فإن دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل، وعند كلامنا على النمو الاقتصادي كهدف للسياسة النقدية ينبغي

¹ - صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2005، ص: 138.

التفرقة بينه و بين التنمية.² فهذه الأخيرة تعني القضاء على الفقر و علاج أسبابه و تحسين

نوعية الحياة و دعم القدرة على النمو، أما النمو فيعني معدل تغير الناتج الكلي الحقيقي.

3-4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات: يكمن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان

المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر الخصم لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع

من أسعار الفائدة و إذا ارتفعت فإن الإقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض، و هو ما سيجعل

الأسعار تميل إلى الانخفاض أيضا و إذا انخفضت لأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى

تشجيع الصادرات، و كما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري الأفراد الأجانب إلى توظيف

أموالهم بالبنوك الوطنية مما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، و عليه فإن هذه

الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح الاختلالات، و خاصة عندما يعاني

الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة

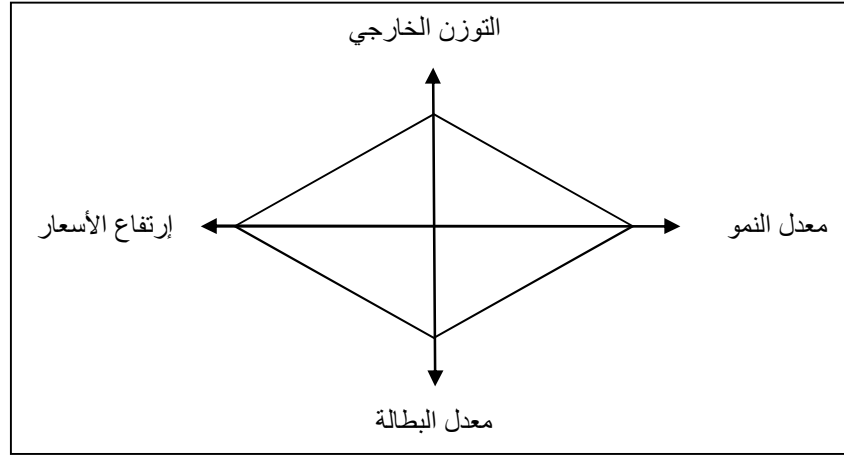
المحلية في سوق الصرف الأجنبي.

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص الأهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف "بالمربع

السحري"، في الشكل البياني التالي:

² - عبد الفتاح عبد المجيد، أصول علم الاقتصاد، التحليل الاقتصادي الكلي، الكتاب الثاني، مصر، النسر الذهبي للطباعة، 1997، ص: 251.

شكل رقم (01) الأهداف النهائية للسياسة النقدية



المصدر: قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية،

الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003، ص30.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أنه كلما اقتربنا من المركز كلما كانت الوضعية أحسن

غيرأنه هناك مشكلة تواجه مخططي و واضعي السياسة الاقتصادية تتعلق بتصادم أهداف

السياسة النقدية حيث أن الاقتراب من أحد الأهداف قد يرافقه ابتعاد عن آخر.¹ رغم أنه مبدئياً

لا يوجد تصادم بين النمو الاقتصادي و التوظيف الكامل فالتعارض يكون بين التوظيف الكامل

و توازن ميزان المدفوعات، و أيضاً التعارض بين البطالة و التضخم، و كذلك بين النمو

الاقتصادي و استقرار الأسعار.² لذا من المهم لوضعي السياسات النقدية مراعاة الأبعاد

المختلفة للهدف المطلوب تحقيقه، نظرا لأهمية الهدف النهائي بالنسبة للسياسة النقدية فلا بد

من تحديد الهدف و إختيار شكل دقيق بما يخدم الأوضاع الاقتصادية.

¹ - Thomas Jean-Paul, les politiques économiques aus XX ème siècle, Economica, paris, 1994.

² - Noman. C. Miller, macro Economics, Houghton, Mifflin, USA, 1983.

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي بصفته القائم على السلطة النقدية و المسؤول المباشر على رسم و تنفيذ السياسة النقدية ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم و نوع الائتمان المصرفي مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية سواء كانت أولية أو وسيطة أو نهائية، و هذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد.

1- الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية: هي مجموعة الإجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان في إطار اقتصاد ما بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال و التأثير على مستوى السيولة البنكية.¹

من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة و يتعلق المر في هذه الحالة بكل من: سياسة معدل إعادة الخصم و سياسة السوق المفتوحة، و تغير نسبة الاحتياطي القانوني و التي نخصص لكل واحدة منها فرع للتفصيل.

أ- سياسة معدل إعادة الخصم:² سنتناول في هذا الفرع سياسة معدل إعادة الخصم من خلال معالجتها في ثلاث نقاط وهي: ماهية سياسة معدل إعادة الخصم وكيفية التأثير ومدى فعالية هذه السياسة؟

¹ خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة النشر، ص: 202.

² قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 87.

أ-1- ماهية سياسة معدل إعادة الخصم:

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقوم

بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض

الائتمان و منح القروض للمتعاملين معها من الأفراد و المؤسسات.³ و يعرف سعر إعادة

الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو

طلب إعادة خصم مالديها من أوراق تجارية و التي سبق و أن خصمتها للغير.¹

و تعتبر هذه الأداة من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان و التي

مارستها البنوك المركزية منذ سنة 1839.² في إنجلترا أولاً، ثم فرنسا سنة 1857، و في

الولايات المتحد الأمريكية سنة 1913، و في الجزائر، 1972، و عليه يمثل سعر الخصم بالنسبة

للبنوك كلفة الأموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز احتياطياتها، باعتباره معدل إعادة

التمويل الرسمي من طرف بنك الإصدار.³ حيث تستند سياسة إعادة الخصم على دعامتين

أساسيتين : (سقف إعادة الخصم و سعر إعادة الخصم) فالأول أثره كمي و الثاني أثره سعري،

أما الأثر الكمي فيكون عندما يلجأ البنك المركزي بوضع سقف للإقراض و ذلك للحد من قدرة

البنوك التجارية على خلق النقود و منح الائتمان، أما الأثر السعري فحسبه يلعب سعر إعادة

الرسم دور السعر الرئيسي أو المركزي للإقراض حيث يؤثر على أسعار الفائدة الجارية، حيث

³ عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسي، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد، 2004، ص: 397.

¹ سليمان مجدي، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، القاهرة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 2002، ص: 107.

² غازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة الثانية، الجزائر، دار الشهاب، 1986، ص: 132.

³ - MICHELLE de mourgues, la monnaie – système financière et théorie monétaire, 3eme édition, Economica, 1993, p 319.

يعد القاعدة التي تأخذ بها البنوك التجارية لوضع أسعار الفائدة على الإقراض وتضيف إليه مختلف العملات و علاوة الخطر.⁴

أ-2- أثر معدل إعادة الخصم: يرتبط تحديد هذا المعدل بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع أو تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى خفض أو رفع معدل الخصم، و من ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك، فعندما يرفع البنك المركزي هذا السعر فإنه يهدف إلى تقييد حجم الائتمان أما عندما يلجأ إلى التخفيض من هذا السعر فإنه يرغب في زيادة حجم الائتمان، و هذه النتيجة تتحدد وفقاً للتأثيرات التي يحدثها التغير في هذا السعر على كمية وسائل الدفع من جهة، و على أسعار الفائدة في الاقتصاد القومي.¹ و عليه نجد أن سعر إعادة الخصم و الائتمان يشكلان علاقة عكسية فيما بينهما.

أ-3- فعالية معدل إعادة الخصم: بدأت درجة فعالية أداة معدل إعادة الخصم تميل إلى

التراجع بعد الحرب العالمية الأولى، و لكن خلال الحرب العالمية الثانية انسحبت سياسة معدل الخصم إلى الوراء و هذا الانخفاض في درجة الفعالية يعود إلى جملة من الأسباب وهي:

1- إن معدل إعادة الخصم كان ينظر إليه على أن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تأخذ

بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال، و لكن هذه النظرة لم تثبتها الدراسات و الأبحاث،

بحيث أن تكاليف الاقتراض تعتبر ضئيلة جداً من مجموع تكاليف الإنتاج، و أن التغيرات التي

⁴ حمد أبو الفتوح ناقة، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، 1998، ص: 140.
¹ - مصطفى رشدي شبيحة، اقتصاديات النقود و المصارف و المال، الطبعة السادسة، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 1996، ص: 245, 246.

تحدث في أسعار الفائدة تكون في مجال محدود و هذا ما يقلل من فعالية هذه السياسة.²

2 - تطور الطرق المصرفية و المعاملات في أسواق النقد، و إستعمال تقنيات أخرى و هذا

ما أدى ضيق نطاق استخدام الكمبيالات.

3 - لوحظ في السنوات الأخيرة أن معدل إعادة الخصم في بعض الدول كالولايات المتحدة

الأمريكية و كندا يتغير ارتفاعا و إنخفاضا عندما ترفع أو تخفض البنوك معدل الخصم و

فسرت هذه الظاهرة على أساس أن تغير معدل الخصم إنما جاء ليكون على صلة قوية بسعر

الفائدة في السوق.

4 - إن رفع معدل إعادة الخصم لن يحجم البنوك على إعادة خصم أوراقها لدى البنك

المركزي حتى و لو كان مرتفعا طالما أن رجال الأعمال يتمتعون بتداول كبير للحصول على

أرباح فيقبلون على الاقتراض رغم ارتفاع أسعار الفائدة، و يحدث العكس عندما ينتشر التشاؤم

بانخفاض أرباحهم و في هذه الحالة يحجمون على الاقتراض حتى و لو كانت أسعار الفائدة

منخفضة.¹ و مما تقدم إن فعالية سياسة معدل إعادة الخصم تتوقف على عدة عوامل منها :

مدى اتساع سوق النقد بصفة عامة و سوق الخصم بصفة خاصة، و مدى لجوء البنوك

التجارية إلى البنك المركزي في كل فترة و مستوى النشاط الاقتصادي الموجود داخل الدولة

² - محي الدين غريب، اقتصاديات النقود و البنوك، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1972، ص: 80,81.

¹ عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود و المصارف، مرجع سابق، ص: 396.

2- سياسة السوق المفتوحة: سنتناول في هذا العنصر سياسة السوق المفتوحة من خلال

معالجتها في ثلاث نقاط وهي:

تعريفها وكيفية التأثير ومدى فعالية هذه السياسة.²

أ- تعريف سياسة السوق المفتوحة: يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في

السوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية.³

عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية و التجارية بصفة عامة و السندات الحكومية بصورة خاصة، لذا تعتبر من أهم أدوات السياسة النقدية لا سيما في الدول المتقدمة، و أول من استخدمها هو بنك إنجلترا سنة 1931 ثم عقبها فرنسا سنة 1938، فإذا نزل البنك المركزي بئاعا لبعض الأصول المالية و التجارية ، فإنه يهدف من وراء ذلك ابتلاع و امتصاص فائض العملة الرائجة و بالتالي إنخفاض قدرة البنوك التجارية على منح القروض ، أما إذا رغب في زيادة حجم المعروض النقدي فما عليه إلا أن ينزل إلى السوق مشتريا لهذه الأصول و يصب مقابل ذلك نقودا في السوق الشيء الذي يؤدي إلى زيادة السيولة و بالتالي زيادة قدرة البنوك التجاري على منح الائتمان و خلق النقود ، و يمكن أن نبين الأثر الكمي و السعري لسياسة السوق المفتوحة فالأثر الأول يتمثل في أنه عندما يشتري البنك المركزي الأوراق المالية فإنه تكون هناك زيادة في السيولة و العكس بالعكس، و هذا التأثير على حجم السيولة بدوره يؤثر

² قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 90.

³ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص: 125.

على كمية النقود عن طريق مضاعف النقد، أما الأثر السعري يكون عندما يقوم البنك المركزي بشراء أو بيع الأصول المالية، و في نفس الوقت إلى إحداث تغييرات في أسعار توازن السوق.¹ فعندما يقوم ببيع السندات مثلا فهو يقوم بإحداث تخفيض في أسعارها و في المقابل إذا اشترى فإن أسعار السندات سوف ترتفع.

ب- تأثير سياسة السوق المفتوحة: تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية و سعر الفائدة.

عندما يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية فإنه يدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية، فترتفع الاحتياطات النقدية لها، و بالتالي تستطيع أن تقوم بالإقراض مما يؤدي إلى إنخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، و أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة ، مما يرفع من حجم الاستثمار و الدخل و العمالة، وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود.¹

أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان و امتصاص العرض النقدي الفائض، فهو يقوم في هذه الحالة ببيع الأوراق المالية فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتتخفف احتياطاتها و بالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار و الدخل و العمالة و تنخفض أسعار السندات و يرتفع سعر الفائدة.

¹ - Marc montoussé, économie monétaire et financière, op.cit, p 228.

¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 90.

ج- **فعالية سياسة السوق المفتوحة** إن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع و الشراء، حيث أنه في حالة الانكماش لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات و ترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك لتجارية و تزداد مقدرتها الاقراضية، و مع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال، كما أن إنخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة و منظمة وتصبح هذه الأداة قليلة الفعالية.¹ عندما تكون للبنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة و أسواق مالية غير متطورة كما هو الحال بالنسبة للدول النامية، و كذلك إذا اتسع نطاق البيع و الشراء يمكن أن يهدد ربحية البنوك التجارية المحتفظة بكمية كبيرة منها، و كذلك إذا كان غرض البنك المركزي هو مساعدة الحكومة (الخبزينة) على بيع و شراء الأوراق المالية الحكومية و كان بشكل كبير فإنه يمكن أن يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في أسعار هذه الأوراق و بالتالي في أسعار الفوائد السائدة مما قد يدفع البنوك التجارية لأخذ سياسات مضادة تتعارض و أهداف البنك المركز.

¹ - عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و السواق المالية، مرجع سابق، ص: 363.

3- سياسة معدل الاحتياطي الإجباري: سنتناول في هذا الفرع سياسة معدل الاحتياطي

الإجباري من خلال معالجتها في ثلاث نقاط وهي: تعريفها وكيفية التأثير ومدى فعالية هذه السياسة.²

أ- تعريف سياسة معدل الاحتياطي الإجباري: تتمثل هذه الأداة في إلزام أو إجبار البنوك

التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضي على ذلك أي سعر فائدة.³

و هذا الاحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين، و أول من استعمل هذه الأداة بشكل مباشر هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1933.¹ ولم يبق الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين إنما أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير على قدرة البنوك التجارية فيما يخص خلق الائتمان و ذلك حسب أغراض السياسة النقدية و مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد.

ب- تأثير سياسة معدل الاحتياطي الإجباري: تتوقف مقدرة البنك التجاري في خلق الائتمان

و منح القروض على حجم الودائع النقدية التي يستقبلها من عملائه التي تحقق له نوعا من السيولة لمواجهة التزاماته و التي لا تجمد في خزائنها بل تقوم باستغلالها في أشكال متعددة كإقراضها أو شراء الأوراق المالية و التجارية، و حتى لا تقع البنوك في أزمة سيولة يجب

² قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 84.

³ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص: 58.

¹ لعصار رشاد، الحلبي رياض، النقود و البنوك، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2000، ص: 157.

أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع.² و تحدد من طرف البنك المركزي، فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة و بالتالي التأثير على عملية خلق النقود و إنخفاض حجم الائتمان، أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من 20% إلى 10% مثلا فتزداد قدرة البنوك التجارية.

ج- فعالية سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تمارس تأثيرا مباشرا و فعالا على سيولة البنوك التجارية، هذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقا للسياسة النقدية التي يسعى لتطبيقها.

من المزايا التي تتميز بها هذه الأداة في تأثيرها على عرض النقود هي أنها تؤثر على كل البنوك بالتساوي فهي تعتبر سلاحا فعالا في التأثير على حجم الائتمان و من ثم على العرض النقدي حتى أن التغييرات الصغيرة في الاحتياطي الإجمالي ينتج عنه تغير في عرض النقود . كما تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية من السياسات الأخرى في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في المهلة المحددة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص الفائض من المعروض النقدي إلا عن طريق خفض

² مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، مرجع سابق، ص: 251, 252

القروض و الاستثمارات و خفض حجم الودائع، أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض نظرا لانتشار حالة الكساد لذلك يجب أن تصاحب هذه السياسة إجراءات أخرى تشجع زيادة طلب القروض.¹

إن فعاليتها ترتبط بمدى فعالية و مرونة الجهاز النقدي و استجابة الجهاز الإنتاجي لتلك التغيرات المعتمدة من طرف السلطات النقدية فهي أداة فعالة جدا و أقل كلفة في التحكم في عرض النقود مقارنة بالأداتين السابقتين.² يكون لا يرتبط تأثيرها على كمية النقود المتداولة بقرار البنوك التجارية كما أنها أيضا لا تحتاج إلى أسواق مالية متطورة أو إلى رغبة الجمهور ببيع و شراء السندات لذلك فهي تساعد أكثر الدول المتخلفة و النامية، على عكس الدول المتقدمة التي تساعد على استخدام عمليات السوق المفتوحة، وكتقييم للأدوات الكمية للسياسة النقدية، يرى ميلتون فريدمان أنه لا ضرورة لاستعمال الأدوات الثلاثة إلا في حالة عدم تمكن أي أداة من الأدوات في تأدية وظيفتها بالكامل، أما مسؤولي البنوك المركزية فيرون أهمية كبيرة في أداة إعادة الخصم لأنه بواسطتها تزود البنوك بأرصدة احتياطية و تزود النظام المصرفي بالسيولة في حالة الطوارئ.¹

1-2-الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية: يستخدم البنك المركزي إلى جانب الأدوات

الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان و اتجاهاته، حيث أنها تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين و خفضه

¹ - علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود و البنوك، دار النهضة العربية، 1998، ص: 195.

² - عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، مرجع سابق، ص: 369.

¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص: 80.

لآخر بمعنى آخر تهدف هذه الأدوات (الكيفية) إلى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان و ذلك عن طريق توجيه الائتمان إلى المجالات المرغوبة و حجبها عن المجالات الأخرى، و التي تتمثل في : سياسة تطير القرض و السياسة الانتقائية للقرض و هو ما سنقوم بتفصيله في الفرعين التاليين:

1- سياسة تطير القرض: تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني و هو القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية.²

و تسمى أيضا تخصيص الائتمان و تكون هذه السياسة كبيرة الفعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طلب للقرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم.¹ و أستخدم في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان. يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف منح الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية، ففي أوقات التضخم مثلا يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك و العكس على القطاعات الأخرى، كما يمكن أن تتعلق بمعيار اجل القرض، ما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تطير القروض إجبارية.²

فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقروض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض، و استخدم هذا الأسلوب في فرنسا لأول مرة سنة 1948، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات

² jean pierre pattat, monnaie, institutions financières et politiques monétaires, 5 em éditions, Economica, paris, 1993, p 398

¹ لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2005، ص: 202.
² فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي- توزيع المداخيل النقود والائتمان-، بيروت، دار الحداثة، 1987، ص: 421.

تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية و تشجيع الادخار و إصدار السندات، و ما لوحظ أن نظام تأطير القروض لم يحقق في البلدان التي طبقتها الضبط المطلوب للقروض و هذا يعود لما يلي:

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخرينة.

- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.

- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات أو حتى الاقتراض بالنقد

الأجنبي وكذلك لم يعد فقط ضابطا كميا بل نوعيا.³

2- **السياسة الانتقائية للقرض:** تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، و عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة و لهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى آخر.¹ والتي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ومن محددات هذه السياسة ما يلي:

2-1- **إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف:** فإذا أراد البنك المركزي أن يشجع بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.

³ وسام ملاك، النقود و السياسة النقدية الداخلية، مرجع سابق، ص: 256.

¹ - Michelle de morgues, la monnaie, système financière et théorie monétaire, op.cit. p.238 .

2-2- وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي: والغرض من ذلك هو كبح الطلب على البضائع، و يستخدم للتقليل من التضخم، و طبقت هذه الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ،و في فرنسا كان الحد الأدنى للدفعة المقدمة على مشتريات التقسيط لبعض السلع الاستهلاكية في 1969، أما في الجزائر في سنة فقد تم إلغائه تماما في سنة 1970 لاستغلالها في الجانب الإنتاجي.

2-3- التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات إقتصادية مختلفة: لعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي و علاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها إيطاليا وفرنسا خلال النصف الأول من السبعينات.² حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج ما.

2-4-4- هوامش الضمان المطلوبة: ويكون ذلك بإحداث تغيير في هوامش الضمان المطلوبة على القروض الممنوحة من أجل المضاربة سواءا بالزيادة أو بالنقصان.¹

و في المقابل هناك هوامش الاقتراض التي تمثل النسبة المئوية من قيمة الأوراق المالية التي يمولها البنك التجاري بمنح قروض للمستثمرين، فإذا كان هامش الاقتراض يقدر ب 45 % في الحالة العادية بمعنى أن هذا البنك التجاري يمول ما قيمة 45 % من قيمة الأوراق المالية و % 55 الباقية يدفعها المضارب من ماله الخاص، ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع

² صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم و الأهداف و الأدوات)، مرجع سابق، ص : 158.
¹ - غازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة الثانية، الجزائر، دار الشهاب، 1986، ص: 139.

هامش الضمان إلى 65% مثلاً أي تخفيض هامش الاقتراض إلى 35% مما يقلل من حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، و يحدث العكس في حالة الكساد. كذلك يمكن إضافة محددات أخرى كرقابة الائتمان العقاري، و تحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان و كذلك متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد، غير أنه هناك انتقادات يمكن توجيهها لهذه السياسة منها :

- عدم ضمان توجه القروض الممنوحة نحو للقطاعات المعنية.

- صعوبة تحقيق رقابة فعالة و سهلة على الائتمان المحبذ تشجيعه.

- قد تميز هذه السياسة بين المشروعات الكبيرة و الصغيرة.

- إستعمال المقترضين للأموال المقترضة في الإنفاق غير المرغوب.

كتقييم للأدوات الكيفية (المباشرة) يمكننا القول بشكل عام بأنها تستخدم لتجنب التأثيرات الشاملة وغير المرغوب فيها التي تنجم عن إستعمال الأدوات الكمية التي لا تميز بين القطاعات، فتأتي الأدوات الكيفية لتقوم بوضع حدود أو قيود على منح القروض لعمليات معينة التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها.¹

¹ غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص: 142.

المبحث الثاني : ماهية التضخم

قد يكون من المفيد أن نبدأ دراستنا بتعريف ظاهرة التضخم لأن كلمة التضخم من المصطلحات الاقتصادية التي قد تثير التساؤل لما يميزها من الغموض والإبهام، ولذلك سوف نستعرض بعض التعريفات من واقع النظريات الاقتصادية المختلفة وذلك للوصول إلى تعريف مناسب لمصطلح التضخم.

المطلب الأول : مفهوم التضخم :

إن كلمة التضخم قد تستعمل لوصف كل الظواهر الشاذة، ولكن هذا لا يعني أن هذه الظواهر المختلفة تربطها حتما بعض روابط قوية تدفعها جميعا في نفس الاتجاه التضخمي، بحيث إذا أصاب التضخم إحداها فليس بالضرورة أن يصيب غيرها في الوقت نفسه، فمن الممكن أن يتضخم جزء من دخول المجتمع على حساب الجزء الآخر دون أن يصيب مستوى الدخل العام أي تضخم ودون أن يصيب التضخم المستوى العام للأسعار. كما قد تتضخم الأسعار فجأة نتيجة لحرب مثلا دون أن يصحب هذا التضخم في الأسعار تضخم في الدخل النقدية.

وأيا ما كانت المفاهيم العامة تقترن بلفظ التضخم فالأمر الذي يعيننا في هذا المقام وهو

أنه عادة ما يقصد بالتضخم " زيادة غير طبيعية في الأسعار."⁽¹⁾

حيث نجد بأن ظاهرة التضخم قد عرفت لدى المجتمعات البشرية القديمة أين كانت قيمة

العملة من المعدن الثمين تتأثر بكمية الذهب المتوفرة إلا أن الحروب التي عرفت هذه

(1) : مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للنشر، مصر، 2002، ص. 30 .

المجتمعات منذ القديم ساهمت في إرتفاع الأسعار بسبب الإستلاء على كنوز العملات المعدنية من ذهب وفضة إضافة إلى الحضارات القديمة التي عرفت انخفاضا مستمر في قيمة عملاتها كالصين والإغريق والرومان القديمة.¹

وبعد أن ظهرت النقود الورقية في نهاية القرن السابع عشر في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أخذت ظاهرة التضخم تبرز بين الحين والآخر، ولقد واجه العالم أسوأ حالات التضخم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى وبعدها متمثلة في التضخم الذي حصل في ألمانيا في بداية العشرينات من القرن التاسع عشر حيث ارتفعت الأسعار بمليارات المرات عن مستواها حيث وصل في 1923/11/23: 1 دولار = 4,2 مليار مارك ألماني، وكذلك في الوطن العربي وما آلت إليه الليرة اللبنانية بسبب الحرب الأهلية التي اشتعلت سنة 1975 حيث وصل سعر صرف الدولار إلى 850 ليرة سنة 1988 و 1989 بعد أن كان سعر صرف 1 دولار = 3 ليرات فقط في بداية الحرب.

المطلب الثاني : أنواع التضخم

يتم تحديد أنواع التضخم استنادا إلى عدة معايير نذكر منها:

1- تحكم الدولة في جهاز الأتمان:

يندرج تحت هذا المعيار ثلاث اتجاهات تضخمية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحكم و تأثير

الدولة في المستويات العامة للأسعار و تتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي:

¹ مسمش نجاة، فعالية السياسة النقدية والمالية في المعالجة التضخم ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004-2005 ، ص.11 .

1-1- التضخم الطليق: يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع سافر في الأسعار و الأجور و النفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة و تتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات .¹

يؤدي ارتفاع الأسعار في القطاعات الإنتاجية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود حيث يضطر الأفراد إلى التخلص من النقود التي بحوزتهم عن طريق توظيفها في عمليات غير مضمونة أو غير إنتاجية كسراء الأراضي مثلا مما ينجر عنه انخفاض في معدلات الاستثمار.

1-2- التضخم المكبوت: تتدخل الدولة في إحداث هذا النوع من التضخم من خلال منع الارتفاع المستمر للأسعار باتخاذ إجراءات مؤقتة تتمثل فيما يلي: تجميد الأسعار ، الرقابة على الصرف ، فرض حد أقصى للسعر.

1-3- التضخم الكامن: يظهر هذا النوع من التضخم بشكل كبير خلال فترة الحروب حيث يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية والغذائية بشكل كبير نتيجة ارتفاع الدخول النقدية للأفراد. تتدخل الدولة بجملة من الإجراءات قصد الحد من الظواهر التضخمية الناجمة عن هذا الارتفاع من خلال التحكم في حركات العرض و الطلب في الأسواق ومن بين هذه الإجراءات نظام الحصص وتعد التجربة البريطانية رائدة في مكافحة التضخم باستخدام نظام الحصص والتقنين ما بين سنتي 1938 و1950.

2- تعدد القطاعات الاقتصادية: يختلف التضخم في قطاع السلع عن ذلك الموجود في أسواق عوامل الإنتاج و في هذا الصدد يقسم كينز هذه الأنواع إلى:

¹ غازي حسين، مرجع سابق، ص: 53.

2-1- التضخم السلعي: يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك و يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار.

2-2- التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستثمار و يعبر عن إرتفاع قيمة سلع الاستثمار مقارنة مع نفقة إنتاجها فتتحقق أرباحا كبيرة في قطاعي الاستثمار و الاستهلاك.

أما عن التضخم المتفشي في أسواق عوامل الإنتاج فيميز كينز بين نوعين:

-التضخم الربحي: يحدث عندما يزيد الاستثمار عن الادخار فتزيد الأرباح في قطاعي صناعات الاستهلاك والاستثمار.

-التضخم الدخلي: يحدث هذا النوع من التضخم عندما ترتفع نفقات الإنتاج خاصة أجور

العمال ويحصل ذلك من وجهة نظر الاقتصادي كينز إذا انحرف التوازن في سوق الاستثمار لصالح نفقات الإنتاج وعلى حساب سلع الاستثمار.

3- مدى حدة الضغط التضخمي: نميز بالنظر إلى هذا المعيار بين:

3-1- التضخم الجامح: يعد من أشد أنواع التضخم إضرارا بالاقتصاد الوطني بالنظر إلى

الآثار التي يخلفها فهو نتيجة حتمية لارتفاعات شديدة و مستمرة في الأسعار يصعب على

السلطات الحكومية التدخل للحد من تزايدها. وينجم عنه انهيار النظام النقدي و تنهار معه قيمة

الوحدة النقدية مثلما حدث في ألمانيا عامي 1921 و 1923 وكما حدث في هنغاريا عام

1945 بعد الحرب العالمية الثانية وهذه الحالات اقترنت بالحروب و الهزائم و الثورات و عدم

الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.¹

3-2- التضخم الزاحف : يستخدم هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع المستوى العام للأسعار

بمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا و تكمن خطورته في أثره النفسي الذي يدفع

الأفراد إلى قبوله و التعايش معه بسبب الارتفاعات الصغيرة و المتتالية في الأسعار .

المطلب الثالث : أسباب التضخم

تعرضت العديد من المدارس الاقتصادية إلى تفسير أسباب التضخم معتمدة في ذلك على

نظريتي العرض و الطلب باعتبار هذين الأخيرين المحددين الرئيسيين لميكانيزم الأسعار .

1- نظريات الطلب: ترجع أسباب التضخم إلى وجود فائض في الطلب الكلي يختلف تفسير

مصادره من مدرسة لأخرى وفي هذا الصدد يمكن أن نشير إلى:

1-2- النظرية الكمية للنقود: يرجع التغير في المستوى العام للأسعار وفقا لهذه النظرية إلى

التغير في عرض النقود و قد عبر الاقتصادي الأمريكي فيشر عن هذا التغير من خلال

معادلته الشهيرة و المسماة بمعادلة التبادل والتي صاغها بالشكل التالي:

$$M v = p t \dots\dots (1-1)$$

حيث:

M: كمية النقود المودعة لدى البنوك والموجودة بحوزة الأفراد.

V: سرعة دوران النقود.

¹ أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، محمد السيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار، الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 49، 50.

P: المستوى العام للأسعار.

t: حجم المعاملات.

يعتبر فيشر أن سرعة دوران النقود و عدد المعاملات ثابتين حيث أن الزيادة في كمية النقود ستؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي على السلع و الخدمات مع ثبات عرض هذه الأخيرة فينعكس ذلك على المستوى العام للأسعار الذي يرتفع بنفس النسبة استمد فيشر تحليله من الفرضيات المتبناة في الفكر الكلاسيكي المتمثلة في:

- تستخدم النقود كوسيط للتبادل فقط حيث يطلبها الأفراد بغرض إنفاقها في شراء السلع و الخدمات و ليست لهم أي رغبة في الاحتفاظ بها كمدخرات أي أنها ليست مستودعا للقيمة.
- التشغيل الكامل : حيث يستخدم المجتمع جميع طاقاته و موارده و في ظل هذه الظروف - يبقى الإنتاج ثابتا(ثبات حجم المعاملات) و أي زيادة في كمية النقود تؤدي حتما إلى زيادة الطلب الكلي و الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع الأسعار .

من أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية مخالفتها للواقع فالأفراد يحتفظون بجزء من الزيادة الحاصلة في مدا خيلهم في شكل مدخرات ، و بالتالي فإن أي زيادة في كمية النقود لا تنعكس بشكل كامل على ارتفاع المستوى العام للأسعار، ضف إلى ذلك تغير سرعة دوران النقود في الأجل القصير فارتفاع سعر الفائدة مثلا يحفز الأفراد على التخلص من النقود التي بحوزتهم من خلال شراء أوراق مالية تدر عليهم بعوائد فتزيد سرعة دوران النقود و يرتفع المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى التكنولوجيات الحديثة التي ساهمت في ظهور النقود

الالكترونية حيث تتم عمليات الدفع عبر جهاز الكمبيوتر فتزيد سرعة تداول النقود. يمثل التشغيل الكامل و ثبات حجم الإنتاج حالة استثنائية، فإذا فرضنا أن الاقتصاد القومي يعمل دون التشغيل الكامل لموارده (وهي الحالة العامة) فإن زيادة كمية النقود لا تنعكس كلية على ارتفاع المستوى العام للأسعار و إنما تؤثر و بدرجة أكبر على الإنتاج.¹

أي أن زيادة عرض النقود تؤدي إلى توسع في الإنتاج لامتناس فائض الطلب دون أن يحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

معادلة كامبردج

قام بعض الاقتصاديين الإنجليز على رأسهم مارشال وبيجو بإجراء تعديلات على

معادلة فيشر حيث توصلوا إلى الصيغة التالية:

$$M/p = k \cdot y \cdot (1-2)$$

k: مقلوب سرعة دوران النقود.

y: الناتج القومي الحقيقي.

تفترض هذه المعادلة أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بنسبة من دخلهم الحقيقي في شكل

أرصدة نقدية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرتها الشرائية (أرصدة حقيقية) ، وتمثل المعادلة

السابقة الأرصدة الحقيقية للأفراد و انطلاقاً من ذلك يمكننا استنتاج الصيغة التالية:

¹: حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد "التحليل الكلي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006، ص: 163.

$$M = k p y (1-3)$$

وهي معادلة كامبردج حيث تعبر عن التوازن بين عرض النقود و الطلب عليها خلال فترة زمنية معينة.

يزيد الطلب النقدي نتيجة لزيادة (k) أو نتيجة لزيادة الدخل النقدي (y, p) فإذا افترضنا أن (k) ثابتة نظرا لثبات سرعة دوران النقود في الأجل القصير، بالإضافة إلى ثبات الدخل الحقيقي في حالة التشغيل الكامل فإن ارتفاع في عرض النقود سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة و يزيد بذلك الطلب على النقود حتى يتساوى مع العرض النقدي. ويلاحظ عموما أن هذه النظرية اعتمدت على نفس الافتراضات التي استندت عليها معادلة فيشر، كما تعرضت إلى نفس الانتقادات.

2-2- النظرية الكنزوية: اعتبر كينز أن وظيفة النقود لا تقتصر على كونها وسيطا في التبادل بل تتعدى ذلك باعتبارها مستودعا للقيمة، فالأفراد يحتفظون بجزء من النقود في شكل مدخرات بغرض استخدامها في حالات الطوارئ أو للقيام بعمليات المضاربة ، وعلى هذا الأساس فإن أي زيادة في كمية النقود ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة أقل أما عن الموارد و الطاقات العاطلة في المجتمع فيمكن استغلالها في امتصاص فائض الطلب (الناجم عن ارتفاع عرض النقود، زيادة سرعة دوران النقود أو عن استخدام الأرصدة العاطلة من قبل الأفراد) من خلال رفع الإنتاج.

2-3- النظرية الهيكلية للطلب: يرجع التضخم حسب هذه النظرية إلى تغير هيكل الطلب

نتيجة التقدم التكنولوجي والاقتصادي الذي يغير الأذواق و المداخل فيرتفع الطلب على المنتجات وترتفع أسعارها خاصة إذا لم يتغير هيكل عرض هذه المنتجات و من ناحية أخرى لا تنخفض أسعار السلع التي تراخى الطلب عليها لتعوض الارتفاع في أسعار السلع الأخرى نظرا لمحاربة النقابات العمالية أي انخفاض في الأجور بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تشترك هذه الصناعات في استخدامها مع الصناعات التي توسع الطلب على منتجاتها وكل هذا يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار مع تغير هيكل الطلب.¹ و خلاصة لما تقدم يمكن القول أن تحليل أسباب التضخم حسب نظريات الطلب يتوقف على مدى مرونة العرض الكلي ودرجة استجابته للطلب الكلي و يكون بذلك معدل التضخم مساويا للفرق بين معدل الزيادة في الطلب الكلي ومعدل نمو الناتج القومي الحقيقي.

2- نظريات العرض: تشير هذه النظريات إلى أن التضخم سببه قصور في العرض الكلي و

نذكر منها :

2-1- نظرية دفع التكاليف: تعود أسباب التضخم حسب هذه النظرية إلى ارتفاع أسعار

عناصر الإنتاج كارتفاع أسعار الطاقة،الأجور والأرباح و التي لا يقابلها زيادة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف والتي تنعكس على المستوى العام للأسعار .

: أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، محمد السيد عابد، مرجع سابق، ص: 1.78

إن انخفاض الأجور الحقيقية بسبب ارتفاع الأسعار يدفع النقابات العمالية إلى المطالبة برفع الأجور النقدية للعمال بغية امتصاص الزيادة الحاصلة في الأسعار غير أن ذلك يمثل تكلفة إضافية لرجال الأعمال فيرفعون الأسعار مرة أخرى و تتكرر هذه العملية باستمرار و ينتج التضخم الحلزوني.

2-2- النظرية الهيكلية للعرض: تفسر هذه النظرية التضخم في البلدان النامية بشكل خاص

نتيجة للتغيرات الهيكلية التي يعرفها هيكل الإنتاج والناجمة عن تبعيتها للدول المتقدمة، فإذا حدث انخفاض طلب هذه الأخيرة على المواد الأولية لاكتشاف بدائل جديدة مثل اكتشاف بترول الشمال في إنجلترا فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الاحتياطي من العملة الصعبة في الدول النامية مما يحول دون حصولها على مستلزمات عملية إنتاج السلع والخدمات كالمعدات والآلات وقطع الغيار فينخفض عرضها للسلع و الخدمات و يرتفع المستوى العام للأسعار. كما أن ارتفاع أسعار المواد الأولية كارتفاع أسعار البترول ينعكس على أسعار المنتجات الصناعية التي تصدرها البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية أي ارتفاع أسعار السلع المستوردة و ينشئ التضخم المستورد.

المطلب الرابع : آثار التضخم

يمارس التضخم آثارا متعددة ومتداخلة والتي نتطرق إليها خلال هذا الجزء من البحث نظرا لما يترتب عليها من آثار اجتماعية مهمة.

1- أثر التضخم على توزيع الدخل: يساهم التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي لصالح

الطبقات الغنية والتي يحتوي أصحابها على مداخيل سريعة التزايد مثل أصحاب المصانع و المتاجر و المقاولين حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة أرباحهم بنسبة أكبر من زيادة التكاليف (الأجور ، الإيجار، سعر الفائدة)، أما بالنسبة للفئة التي يتلقى أصحابها مداخيل ثابتة أو شبه ثابتة كالعمال و الموظفين و المتقاعدين فيؤثر التضخم سلبا على دخولهم الحقيقية حيث ترتفع الأسعار بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في مداخيلهم النقدية.

2- أثر التضخم على ثروة الفرد: يتوقف تأثير التضخم على ثروة الفرد على الصورة التي

يحتفظ بها على أصوله التي يمتلكها بالنسبة للأصول العينية كالسلع و الأراضي و المباني و الذهب إذا احتفظ بها الفرد لغرض الاستخدام الشخصي فإنه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة في قيمتها النقدية ،أما إذا أراد الاستثمار فيها فإنها تدر عليه أرباحا معتبرة لارتفاع أسعارها، وبالنسبة للأصول المالية فيتوقف تأثير التضخم على الفرق بين معدل العائد الذي تحققه ومعدل التضخم.

2- أثر التضخم على الادخار القومي: يساهم التضخم في زيادة الادخار الإجباري حيث

تفرض الحكومة ضريبة على المبيعات من السلع والخدمات فترتفع أسعارها و ينجر عن هذا الارتفاع زيادة الإنفاق لاقتناء هذه السلع من قبل الأفراد فتزيد الحصيلة الضريبية و التي توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية ، من جهة ثانية يؤدي التضخم إلى انخفاض

الادخار الاختياري نتيجة زيادة النسبة من الدخل المخصصة للإنفاق على السلع الضرورية .

3- أثر التضخم على الاستثمار: يؤثر التضخم سلباً على اتجاهات الاستثمار القومي ،

فتتجه معظم الاستثمارات إلى النشاطات الهامشية والأسرع ربحاً، دون أن تتجه إلى

القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي.¹

تتميز المشروعات الخدمية مثل الفنادق السياحية، المطاعم، محلات التجزئة و الجملة بصغر

رأسمالها وقصر فترة استرداده ، حيث يكون أثر التضخم على هذا النوع من الاستثمار قليل

على عكس المشروعات السلعية سواء كانت زراعية أو صناعية والتي تتناقص قيمها الحقيقية

بتزايد معدل التضخم لطول فترة استرداد رأسمالها.

يؤدي التضخم المرتفع في بلد ما إلى تقليل صادرات هذا البلد نحو دول أخرى لارتفاع أسعار

السلع التي ينتجها و كنتيجة لذلك ترتفع المدفوعات من العملة الأجنبية لتغطية الواردات

المتزايدة مما يتسبب في عجز في ميزان المدفوعات . كما يتسبب انخفاض سعر الفائدة الحقيقي

إلى إحجام رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية عن الاستثمار والبحث عن فرص أفضل في

الخارج.

¹: محمود حسن الوادي، أظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007ص.

خلاصة الفصل:

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف من بينها استقرار مستوى الأسعار, تحقيق معدل نمو عالي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إلى جانب التشغيل الكامل وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف يجب إستعمال مجموعة من الأدوات, وتعتبر السياسة النقدية من اهم السياسات التي تستخدم في معالجة ظاهرة التضخم والتخفيف من حدة آثاره السلبية والقضاء عليها وعلى إعتبار أن التضخم ظاهرة تؤثر عكسيا على إقتصاديات الدول, وهذا ما تناولناه في هذا الفصل.

الفصل الثاني

مسار السياسة النقدية في الجزائر (1990-2014)

تمهيد

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات التي ترجع إلى طبيعة النظام الإقتصادي المنتهج والذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الإقتصادية المطبقة عموماً وبالسياسة النقدية بصفة خاصة، حيث خصصنا هذا الفصل لمعرفة تطور السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2014)، وتحليل قياسي لأثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014).

المبحث الأول: مسار السياسة النقدية خلال الفترة (1990-2014):

المطلب الأول: قانون النقد والقرض

يعد قانون لنقد والقرض 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر بتاريخ 15 أفريل 1990, من أهم الإصلاحات النقدية بالجزائر هو نص تشريعي جديد لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها منذ 1988 من طرف السلطات وهو من بين القوانين والتشريعات الأساسية التي بينت التوجيهات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق, ويشكل كل المسائل المتعلقة بالنقد والقرض سواء تعلق الأمر بالشكل القانوني للبنوك, أنشطة البنوك, مراقبة البنوك ومعايير تسيير وتنفيذ السياسة النقدية.

-مضمون قانون النقد والقرض 90-10:

قانون النقد والقرض ليضع النظام المصرفي الجزائري على أساس تطور جديد يتميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية, وإبراز دور النقد والسياسة النقدية, وأعاد البنك المركزي كل صلاحياته في تسيير ورسم السياسة النقدية في ظل الاستقلالية التامة, كما عمل هذا القانون على فصل السياسة النقدية.

أهم مالحاتواه هذا القانون نوجزه فيما يلي:

- ارجاع الوظائف التقليدية للدينار الجزائري.

- وضع سقف أقصى لتسيقات البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية مع استرجاعها إجباريا خلال كل سنة.

- إرجاع ديون الخزينة المتركمة اتجاه البنك المركزي وفق جدول زمني مدة 15 سنة, انطلاقا من 1990.

- إلغاء الإكتتاب الإجباري في سندات الخزينة من قبل البنوك التجارية.

- خروج الخزينة من دائرة الإئتمان وعودة الوظائف التقليدية إلى البنوك التجارية.

- وضع مجلس النقد والقرض كأعلى هيئة هرمية للسلطة النقدية في الجزائر, إذ يتمتع بصلاحياته كمجلس إدارة وصلاحيات سلطة نقدية.

- إعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية كأداة ضبط اقتصادي تحت إشراف بنك الجزائر, وكان الهدف من هذا فصل لسياسة النقدية عن السياسة المالية.

وضع القانون 90-10 مرتكزات أساسية لتحقيق استقلالية السلطة النقدية من خلال تعيين

إنهاء مهام المحافظ ونوابه, كما أصبح البنك يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي,

ورأسماله مكتسب كليا من طرف الدولة, ويمكن القول أن قانون النقد والقرض 90-10 يعتبر

بداية عمل للسياسة النقدية لتحقيق الأهداف العامة.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر في الفترة (1990-2014)

- في الفترة 1990-1998:

لقد رأينا سابقا أن السياسة النقدية ينتقل بإستعمال عدة أدوات مباشرة وغير مباشرة إلا أن لمسار السياسة النقدية في الجزائر يجد أن الأدوات المستعملة عرفت مرحلتين هامتين فقبل سنة 1990 كانت أدوات السياسة النقدية عبارة عن أدوات مباشرة، أما إصلاحات التسعينات وصدور قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض لافقد تم الإنتقال من إستعمال أدوات مباشرة إلى إستعمال أدوات غير مباشرة.

تعد سنة 1994 نقطة تحول في تطبيق أدوات السياسة النقدية حيث شرعت السلطات في إدخال عدة غير مباشرة تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الإقتصاد، وخاصة السوق النقدية والمصرفية والمتمثلة أساسا في سعر إعادة الخصم، وسياسة الإحتياطي الإجباري وعمليات السوق المفتوحة، ثم تم تعزيز ذلك بنوع آخر من الأدوات غير المباشرة تستخدم في وضخ السيولة أو إمتصاصها، وهذا ما سنراه فيما يلي:¹

1- معدل إعادة الخصم: إعادة الخصم هي وسيلة يرجع البنك بوجبها إلى البنك المركزي للحصول على السيولة مقابل التنازل له عن سندات، وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاها البنك المركزي مقابل إعادة خصمه الأوراق التجارية التي تقدمها البنود لخصمها والإقراض منه بإعتباره الملاذ الأخير للإقرار ويسمى أيضا سعر البنك.

¹ - المواد 96, 71, 70 من قانون النقد والقرض 90-10.

لقد حدد قانون النقد والقرض 90-10 شروط إعادة الخصم لدى بنك وفق الصيغ التالية:

- إعادة خصم سندات تمثل عمليات تجارية سواء كانت مضمونة من الجزائر أو من

الخارج.

- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات التمويل تمثل قروضا موسمية أو قروض تمويل

قصيرة الأجل لا تتعدى 6 أشهر مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة

المساعدة 12 شهرا.

للمزيد من توضيح تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 1990-1998 وضعنا الجدول

التالي لبيين ذلك:

الجدول رقم(01): تطور معدلات الخصم لدى بنك الجزائر.

المعدل	إلى	ابتداء من تاريخ
10.5	1991/09/30	1990/05/22
11.5	1994/04/09	1991/10/01
15	1995/08/01	1994/04/10
14	1996/08/27	1995/08/02
13	1997/04/20	1996/08/28
12.5	1997/06/28	1997/04/21
12	197/11/17	1997/06/29
11	1998/02/08	1998/02/09

المصدر: بنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل إعادة الخصم في حالة إرتفاع مستمر إبتداء من 1990/05/22 إلى أن وصل إلى أعلى حد له في سنة 1994/04/10 حيث بلغ 15 % ويرجع هذا الإرتفاع إلى السياسة الإنكماشية التي إتبعها بنك الجزائر، ثم بدأ ينخفض 1995/08/02 ليصل إلى المعدل الذي كان فيه 11% سنة 1998/02/0.

2-الإحتياطي الإجباري: يعد الإحتياطي الإجباري من أحدث التقنيات المستعملة في مراقبة سيولة البنوك التجارية، وأكثرها فعالية، فحسب قانون النقد والقرض 90-10 فإن بنك الجزائر

يحق له أن يفرض على البنوك التجارية بفتح حساب خاص ومعلق لتكوين إحتياطي ويسمى هذا الإحتياطي بالإحتياطي الإجباري أو الإلزامي, يحسب ذلك الإحتياطي على مجموع ودائعها أو على بعضها أو على مجموع توظيفاتها, ويكون ذلك بالعملة الوطنية أو الأجنبية, كما يمكن للبنك الجزائري إتخاذ الإجراءات العقابية في حق البنوك المخالفة.

- تطبيقا للمادة 93 من القانون 90-10 فإن الإحتياطي الإجمالي يجب أن لا يتعدى 28% المعتمدة كأساس إحتسابه.

ووفقا للتعليمية رقم 94/16 الصادرة بتاريخ 1994/04/09 فإن البنوك والمؤسسات المالية مجبرة على تشكيل مبلغ أدنى من الإحتياطات الإلزامية على شكل ودائع لدى بنك الجزائر في ظل الشروط المعروفة في التعليمية رقم 94/73 الصادرة في 2/11/1994.¹

- تشكيل إحتياطات يطبق على مجموع الودائع بالدينار مهما كانت طبيعتها(ودائع تحت الطلب, ودائع لأجل, الإحتياط, سندات الصندوق...الخ) للبنوك والمؤسسات المالية.

- تمتد فترة تكوين الإحتياطات من اليوم الخامس عشر من كل شهر إلى اليوم الرابع عشر من الشهر الموالي.

- أي نقص في قيمة الإحتياطي القانوني لأي بنك سيعرضه لغرامة مالية بنسبة 1% من هذا النقص مع حق الطعن.²

¹- Article 3 l'Instruction N° 73/94, du 28/11/1994 relative au régime de réserve obligatoire.

² - المجلس الإقتصادي والإجتماعي, مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر, جويلية 2005, ص:41.

- في الفترة 2000-2010:

يستعمل البنك المركزي الجزائري مجموعة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة أهمها معدل الخصم لنسبة الإحتياطي الإجباري أداة لإسترجاع السيولة والوديعة الغلة للفائدة .

1- معدل إعادة الخصم : تعتبر أهم أداة يتدخل بها البنك المركزي للتحكم في حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية وبالتالي التحكم في حجم المعروض النقدي ولقد حدد قانون النقد والقرض 03-10 المورخ في 26 اوت 2003 نص على إمكانية قيام البنك المركزي بهذه العملية ,أما الشروط والكيفيات فحددها النظام الصادر من مجلة النقد والقرض, والجدول التالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم لدى البنك المركزي.

الجدول رقم (2): تطور معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر

المعدل(الوحدة %)	إلى	ابتداء من تاريخ
7.5	2000/10/21	2000/01/27
6	2002/01/19	2000/10/22
5.5	2003/05/31	2002/01/20
4.5	2004/03/06	2003/06/01
4	2004/21/31	2004/03/07

المصدر: بنك الجزائر

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل الخصم في حالة إنخفاض مستمر ابتداء من 2010/10/22 ليصل إلى معدل 4% في 2004/03/07 حتى 2010/12/31 وهذا دليل على تحسن مستويات التضخم في الجزائر.

2- نسبة الإحتياطي الإجباري: تمثل نسبة الإحتياطي الإجباري أداة هامة من أدوات السياسة النقدية في الجزائر والتي نص عليها قانون النقد والعرض 90_10 في المادة 93, حيث فرض هي النسبة بقيمة لا تتعدى 28 % و يجوز لبنك الجزائر تجاوز هذه في حالة الضرورة المثبة قانوني, غير أن بنك الجزائر بدأ بإستعمال هذه الأداة بصفة مستمرة في سنة 2001 رغم ذلك فإن الأمر 03-11 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض لم يشير إلى الأداة وقد أعاد تقنينها عبر تليمة صادرة عنه سنة 2004 أقربها نسبة الإحتياطي الإجباري التي يمكن أن تصل إلى 5%¹.

الجدول رقم (3): تطور نسبة الإحتياطي الإجباري لبنك الجزائر.

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرصيد	3.00	4.25	6.25	6.50	6.50	6.50	6.50	8.00	8.00	9.00

المصدر: بنك الجزائر.

تشير معطيات الجدول إلى أن معدل الحتياطي الإجباري يرتفع ابتداء من 2001 إلى أن وصل إلى نسبة 9% سنة 2010, وهذا دليل على التدخل الجيد لبنك الجزائر بواسطة هذع

¹ - علي لعزرر, فضيل رايس, الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر, مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال, العدد الصفر, جامعة محمد خيضر, 2012, ص: 188,189.

الأداة لإمتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك الخاصة في 2007 و2008 حيث إنتقل هذا المعدل من 6.5% إلى 8% .

3- آلية استرجاع السيولة: تعتبر هذه الأداة من إحدى التقلبات التي استحدثها بنم الجزائر بأسلوب سحب فائض السيولة، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ أبريل سنة 2002، وتعتمد هذه الآلية على قيام بنك الجزائري بإستدعاء البنوك التجارية المشكلة للجهاز المصرفي لوضع حجم من سيولتها على شكل ودائع لمدة 24 سا أو لأجل حصولها على معدل فائض ثابت يحسب على أساس فترة الإستحقاق ($n/360$)، وذلك عبر مشاركتها في مناقصة يعلنها بنك الجزائر.¹

وقد سمحت هذه الأداة لبنك الجزائر بتثبيت المبلغ الإجمالي لإسترجاع السيولة عند حوالي 450 مليار دينار خلال الأشهر الأولى لسنة 2007، ليتم تديله لاحقا ليصل إلى 1100 مليار دينار في منتصف جوان 2007 من أجل إمتصاص المزيد من السيولة.²

¹ - بقيق ليلي اسمهان. انعكاسات قانون النقد والقرض على مسار السياسة النقدية في الجزائر من الرقابة المباشرة إلى غير مباشرة، المجلة الجزائرية للقتصاد والإدارة العدد 01، الجزائر، جانفي 2010، ص: 188.

² - علي لعزر، فضيل رايس، مرجع سابق، ص: 190 .

الجدول رقم(4): معدلات تدخل بنك الجزائر لإسترجاع السيولة (الوحدة%)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل على استرجاع السيولة لـ 7 أيام	2.75	1.75	0.75	1.25	1.25	1.75	1.25	0.75	0.75
المعدل على استرجاع السيولة لـ أشهر	/	/	/	1.90	2.00	2.50	2.00	1.25	1.25

المصدر: بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول المعدل على إسترجاع السيولة لـ 7 أيام كان مرتفع سنة 2007, ثم بدأ ينخفض إلى غاية 2006, حيث بلغ 1.25% ثم إرتفع سنة 2007 ليبلغ 1.75% لإمتصاص الفائض في السيولة الذي كان مرتفعا في هذه السنة, وبالنسبة لمعدل إسترجاع السيولة لـ 3 أشهر فقد تم إستعماله منذ سنة 2005 بنسبة 1.90%, ليرتفع إلى 2.5% سنة 2007, ثم تتراجع بعد ذلك, وهذا دليل على أن هذه الأداة كانت نشيطة في الفترة 2006-2007.

4- الوديعة المغلقة للفائدة: لجأت الجزائر لإستخدام هذه الوسيلة, نظرا لإستمرار فائض السيولة لدى البنوك, تتم في شكل عملية بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية

لبنك الجزائر مقابل فائدة تحسب على أساس فترة إستحقاقها وبمعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.¹

الجدول التالي يبين لك التطور لمعدل الوديعة المغلقة للفائدة للفترة (2010-2005).

الجدول رقم(5): تطور معدل الوديعة المغلقة للفائدة في بنك الجزائر.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	0.30	0.30	0.75	0.75	0.30	0.30

المصدر: بنك الجزائر.

نلاحظ من الجدول أعلاه إستقرار معدلات إسترجاع الوديعة للفائدة عند 0.3% إلا في سنتي 2007 و2008 حيث إرتفع هذا المعدل إلى 0.75% وهذا بسبب إرتفاع السيولة لدى البنوك وخاصة في سنة 2007، وتجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر كان يستخدم مناقصات القروض وذلك إبتداء من سنة 1995 وتوقفت عن إستعمالها منذ سنة 2006، كما كان يستخدم نظام الأمانات في سنة 1993 ليتوقف عن ذلك سنة 2007، أما بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة لم يتم إستخدامها إلا مرة واحدة في سنة 1996 بعد ذلك لم تكن هذه الأداة مدرجة ضمن أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها بنك الجزائر.²

¹ علي لعزر، فضيل رايس، مرجع سابق ذكره، ص:191.

² معلومات مستخلصة من جداول الإحصائيات لبنك الجزائر.

- في الفترة 2010-2014:

وضع قانون النقد والقرض 90-10 الإطار القانوني للسياسة النقدية و وضع مسار تطورها, وإستهدفت طريقة التسيير النقدي المتبعة مستوى نمو الكتلة النقدية بما يتماشى وهدف التضخم بالتوافق مع هدف النمو الحقيقي المنتظر تحقيقه, وذلك بإستخدام توليفة من الوسائل المباشرة وغير المباشرة, ويتمثل النشاط النقدي في المراقبة الكمية و النوعية لإعادة تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي ومن الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية في الجزائر نجد:

1- تأطير القروض: تقوم السلطات النقدية بتحديد معدل نمو الكتلة النقدية (M2) المرغوب تحقيقه خلال السنة, ويعتبر هذا المؤشر هدف وسيطا للسياسة النقدية في وضع يتميز بإقتصاد الإستدانة, ونظرا لضعف فعالية محفظة البنوك(السيولة) فإن تدفقات الإئتمان يتم أساسا بتدخلات البنك المركزي عن طريق إعادة تمويل الجهاز المصرفي, ففي هذه الحالة يصبح النقد القاعدي متغيرا داخليا وهذا ما يقلل من فاعلية المراقبة, ونظرا لهذه العوامل تقلص من فاعلية التأطير وأصبح إلغائه ضروريا خصوصا وأن عليه يتعارض في جوهره مع إجراءات التحرير المتخذة في إطار الإصلاح المالي, وبالفعل تم إلغاء نظام تأطير القروض في بداية سنة 1991.¹

¹ علي توفيق الصادق وآخرون, السياسة النقدية في الدول العربية, صندوق النقد العربي, معهد السياسات الاقتصادية, أبوظبي, 1996, ص:303, 304.

-الإحتياطي: النقدي الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للإقتصاد مع السهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد, ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية, ويوجه ويراقب القرض وتوزيعه بكل الوسائل الملائمة.¹

وتطبيقات المادة(93) من قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في أفريل 1990 المتعلق بقانون النقد والقرض التي تنص أن الإحتياطي الإلزامي يجب أن لا يتعدى مبدئيا 28%, وفق التعليم رقم 16-94 الصادرة بتاريخ 09 أفريل 1994, فإن البنوك و المؤسسات المالية مجبرة على تشكيل مبلغ أدنى من الإحتياطيات الإلزامية تحت شكل ودائع لدى بنك الجزائر, ونظرا لفائض السيولة المتحقق لدى البنوك التجارية والتوسع في منح التسهيلات الإئتمانية, في سنة 2001 مرتين إلى 4% ثم إلى 4.25%, وقرر بنك الجزائر رفع الإحتياطي الإلزامي في ديسمبر 2002 إلى نسبة 6.25% ثم إلى نسبة 6.5% في 2004. كما تم في هذا الإطار حيث قام المجلس بإصدار النظام 04-02 المؤرخ في 04 مارس 2004, المحدد لشروط تكوين الإحتياطيات الإلزامية الدنيا.

وكذلك تم رفع الإحتياطيات الإلزامية المتخذة في التعليم رقم 07-13 المؤرخة في 2007/12/24 المعدلة والمتممة للتعليم 04-02 المتعلقة بنظام الإحتياطيات الإلزامية بعا للمادة(03) من هذه التعليم حدد معدل الإحتياطيات الإلزامية عند 8% من الوعاء المحدد بموجب المادة(02) من النظام المذكور.²

¹ - المادة:35 منالأمر رقم 03-11 المتعلقبالنقد والقرض.

² التقرير السنوي 2008, التطور الإقتصادي والنقدي الجزائري, بنك الجزائر, سبتمبر 2009, ص: 180, 181.

3- معدل إعادة الخصم أو معدل الفائدة: وهو من أقدم أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف السلطات الجزائرية للتأثير على سيولة البنوك التجارية وتمويل النظام المصرفي الجزائري، حيث يقوم بإعادة الأوراق المالية المقدمة من طرف البنوك التجارية، وفي الوقت نفسه يفرض حدا للحجم الكلي لإعادة التمويل من البنك المركزي للبنوك التجارية، إلا أن إبتداءً من 1992 حل محل هذه المعاملة سعر موحد لإعادة الخصم، وبقي معدل الخصم ثابتا منذ سنة 1961 إلى غاية 1986 مقدر بـ 2.75%، إلا أنه من هذا التاريخ وإلى غاية 1989 عرف تغيرات عديدة متتابة، ولقد كان معدل الخصم أصغر من معدل الفائدة الرادع مما لم يحفز البنوك التجارية على تعبئة الإيداع الخاص، وبصدور قانون النقد والقرض 90-10 عرف معدل إعادة الخصم توسعا أكثر أصبح بنك يقبل إعادة خصم تشكيلات قروض جديدة، حيث أبح بإمكان البنك المركزي أن يعيد خصم أو يأخذ تحت نظام الأمانة من البنوك التجارية أو المؤسسات المالية، سندات مضمونة من قبل الجزائر أو الخارج تمثل عمليات تجارية، حيث يجب ألا يتعدى مدة الضمان 6 أشهر¹. كما يمس إعادة خصم مستندات تحويل تمثل قروض موسمية أو تمويلية صغيرة الأجل ويتم تجيد هذه العمليات على ألا تتعدى مجموعة المساعدة التي سيردها البنك المركزي 12 شهرا.

¹ المادة: 69 من قانون النقد والقرض 90-10.

ولقد بقي بنك الجزائر إلى غاية 1994 يتحكم في سيولة النظام المصرفي الجزائري من خلال فرض حدود قصوى على المبالغ الكلية لإعادة التمويل لكل بنك, كما تم إعطاء الحرية في تحديد أسعار الفائدة المدينة والدائنة للبنوك التجارية مع وضع سقف لسعر لفائدة المدين. إن معدل إعادة الخصم حسب الدراسات السابقة وصل إلى معدل 4% في 2004/03/07 وبقي ثابتا إلى سنة 2010 وكانت زيادته بمعدل قليل في السنوات التي تليها بـ 4.5% لسنوات 2011 و2013 وهذا دليل على تحسن مستويات التضخم في الجزائر.

4-عمليات السوق المفتوحة: طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة في الجزائر سنة

1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي لا تتجاوز 6 أشهر, والتي غالبيتها تشكل غير مضمونة على المؤسسات العامة, وبعد ظهور فائض في السيولة في السوق النقدية بداية من سنة 2010 لم يستطع البنك المركزي تحريك هذه الأداة لأنه لا يملك أوراق مالية عامة, كما أنه لا تود أوراق مالية للقطاع الخاص, كما أن القانون لم يسمح للبنك المركزي بالتدخل في سوق السندات الحكومية.¹

ومع ذلك بقي دور هذه الأداة قويا وذو أهمية بدلالة الجزء لبنسبي الهام للسندات العمومية في محافظ البنوك بالنسبة لأصولها.

¹ Ilane, mMhamed Cherif, *Réflexion sur la Position Monétaire en Algérie*, revue; les chiers du CREAD,N° 75, Algérie, 2006, P: 85.

كما سمح إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرست دعائم تطبيقها منذ 1994 بتهيئة عدة أدوات غير مباشرة لبنك الجزائر تتمثل في:¹

- معدل مرشد ومحدد وفقا للتطورات الإقتصادية الكلية وكذا تطور المؤشرات النقدية.
- أدوات السياسة النقدية المتمثلة في أخذ الأمانات ومزادات القروض عن طريق المناقصات وتم إدخال نظام مزادات القروض عن طريق المناقصات ابتداء من 1995 كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وكأداة أساسية غير مباشرة للسياسة النقدية.
- وجود نظام إحتياطات إجباري.²

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

الفترة بين (1990-1998):

كما سبق وأن رأينا فإن معالم السياسة النقدية في الجزائر لم تظهر إلى بعد صدور قانون النقد والعرض 90-10 وبالتالي فإنه لا يمكن الحديث عن السياسة النقدية قبل 1990, لأنه لم يكن له أي صلاحيات في صياغة وتسيير السياسة النقدية بل وأصبح دوره فقط يقتصر في تمويل الإستثمارات المخططة.

¹ المجلس الإقتصادي والإجتماعي, مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر, جويلية 2005, ص: 41.
² المادة: 55 من قانون النقد والقروض 90-10.

لكن بعد 1990 يمكن الحديث عن أهداف السياسة النقدية في الجزائر وخاصة بعد صدور القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض والذي شكل منعطفا حاسما في صياغة وتسيير السياسة النقدية حيث أصبحت السياسة النقدية في الجزائر لها أهداف وأدوات.

باستقرار نص المادة 55 من القانون 90-10 التي تنص على أن مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض و الصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للإقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد.¹ وعليه فإن الأهداف المرسومة للسياسة النقدية في ظل هذا القانون تتميز بالخصائص التالية:

- هذه الأهداف متعددة.
- تضارب الأهداف, فتحقيق أهداف لنمو الإقتصادي مع التشغيل الكامل واستقرار أسعار أمر صعب جدا.
- عدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية رغم تبني سياسة نقدية صارمة ابتداء من 1990.

1_ هدف استقرار الأسعار: لم يكن استقرار ومكافحة التضخم في الجزائر يشكل أولوية للسلطات ولم تكن أيخطة لمكافحة التضخم لأن الإنشغال آنذاك هو تصنيع البلاد فالتضخم لا يؤثر إلا من خلال تدهور القدرة الشرائية وكان معدل التضخم نسبي في الجزائر بلغ

¹ الإقتصادي والإجتماعي, مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر, جويلية 2005, ص: 41.

11% المتوسط سنة 1990, ولم ترتفع معدلات التضخم سوى مرة واحدة في أوائل التسعينيات نتيجة الصدمة النفطية بسبب إرتفاع الواردات وضغوط الطلب القوي على قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري.

ومع إصدار قانون 90-10 بدأ اعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الإقتصاد وقد حددت لمادة 55 من قانون النقد والقرض الأهداف النهائية للسياسة النقدية التي تمحورت في تحقيق معدل نمو إقتصادي ثم التشغيل الكامل وتحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على استقرار العملة والجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم للفترة (1990-1998).

الجدول رقم (6): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1990-1998). (الوحدة: %)

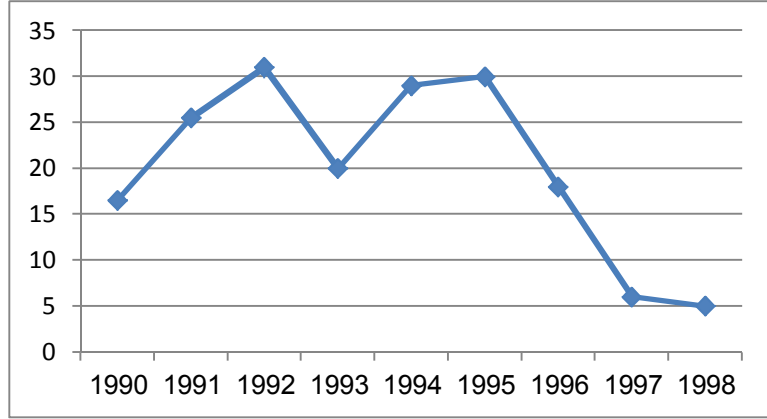
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
التضخم	16.5	25.9	31.7	20.5	29	29.8	18.7	5.7	5

المصدر: بنك الجزائر.

تشير معطيات جدول التضخم إلى أن معدلات التضخم كانت مرتفعة جدا في الفترة (1990-1996) حيث بلغ التضخم 31.72% سنة 1992, ولعل السبب في الإرتفاع يرجع إلى رفع دعم الحكومة في الأسعار وإلى حريتها حيث لجأت الجزائر لتقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية, هذا الإجراء اتخذته في إطار الإستعداد الإئتماني الثاني الذي وفعته مع الصندوق النقد الدولي, كما ارتفعت نسبة السلع المحددة الأسعار إلى 84% من العدد

الإجمالي للسلع كنتيجة لتطبيق اتفاق برنامج الإستقرار الإقتصادي في 1994 وبعد سنة 1996 بدأ بمعدل التضخم في الإنخفاض ليصل إلى 5% سنة 1998.

الشكل(1): يمثل منحنى تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة(1990-1998)



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول السابق.

2- الكتلة النقدية كهدف وسيط: لقد مرت الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر بعدة تطورات خاصة في مرحلة الإصلاحات والتي كانت لها آثار كبيرة على مستوى المجاميع الإقتصادية الكلية والوقوف على هذه التطورات نتطرق أولاً إلى الكتلة النقدية ثم مقبالاتها.

● **الكتلة النقدية:** تعرف بأنها حجم النقد المتداول في أي تعرف بأنها حجم النقد

المتداول في أي إقتصاد وفي الجزائر، وتتكون من العناصر التالية:¹

- **النقود الورقية:** وتشمل الأوراق النقدية والنقود المساعدة الصادرة عن البنك الجزائري.

¹ محمد لكصاسي، الوطنية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، سبتمبر 2003، ص: 12.

- **الودائع تحت الطلب:** وتشمل الودائع الجارية الصادرة عن البنوك التجارية والودائع الجارية على مستوى مراكز البريد وصناديق الإدخار والأموال الخاصة لدى الخزينة.
- **الودائع لأجل:** وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية والودائع لأجل لدى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط **CNEP**.

الجدول رقم(7): تطور الكتلة النقدية للفترة(1990-1998).

البيان	النقود M1	التداول الائتماني	الودائع تحت الطلب	الودائع لأجل	الكتلة النقدية	معدل السيولة PIB/M2	النمو M2%
1990	270.1	138.9	131.2	78.9	343.0	61.6	11.31%
1991	325.9	157.9	168.0	90.3	416.2	47.0	21.06%
1992	369.7	185.4	168.0	146.2	515.9	49.3	24.2%
1993	446.5	211.1	184.3	180.5	627.0	52.7	21.6%
1994	475.9	223.0	235.4	247.7	723.6	48.6	15.3%
1995	519.1	249.8	252.9	280.5	799.6	39.9	10.5%
1996	595.2	290.6	304.6	324.4	919.6	35.8	15.0%
1997	671.6	337.6	333.9	409.9	1081.2	38.8	17.6%
1998	826.4	436.0	436.0	766.1	1592.5	56.3	47.2%

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر،

التقارير السنوية.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل نمو الكتلة النقدية (M2) كان في تزايد التسعينات حيث بلغ معدل نمو 11.31% سنة 1990، فارتفع إلى نسبة 21.66% سنة 1991 بـ 627.0 مليار دينار، ولاحظنا توسع كبير لسنة 1992 بمعدل 24.2% ولمن تراجع خلال الفترات الأخيرة ليصل إلى 10.5 سنة 1995، مما يعكس الإستقرار النقدي المحقق في هذه المرحلة. فقد شهدت سنة 1996 ارتفاعا غير محدود ليصل في سنة 1998 إلى معدل 47.2% مقابل 1592.5 مليار دينار وهذا يعود إلى ارتفاع أسعار البترول من جهة ومن جهة أخرى إلى ارتفاع أسعار صافي الموجودات الخارجية لبنك الجزائر.

2- النمو الاقتصادي كهدف نهائي: كما سبق وذكر فإن عمل السياسة النقدية في الجزائر بدأ يظهر بعد سنة 1990 ومن خلال المادة 55 من قانون 90-10 نجد أن الأهداف السياسية النقدية تنصب على العجز المالي وللتضخم. يتم التعبير عن معدلات النمو الاقتصادي من خلال التطورات الحاصلة في الناتج الداخلي وبإستقرار التطورات في الناتج الداخلي في الجزائر فقد عرف عدة تذبذبات كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (8): معدلات النمو الحقيقي للناتج الداخلي الخام خلال (1990-1998)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو PIB%	-1.4	-1.2	1.6	-2.2	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر.

- في الفترة: (2010-2000):

سنحاول معرفة مدى تحقيق الأهداف التي تضمنها قانون النقد والقرض

1- هدف إستقرار الأسعار: منح بنك الجزائر أولوية كبيرة لهذا الهدف كهدف رئيسي

للسياسة النقدية سنستعين بالجدول الموالي الذي يبين تطور معدلات التضخم في الجزائر

للفترة(2010-2000).

الجدول رقم(9): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة(2010-2000) (الوحدة%).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
التضخم	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9

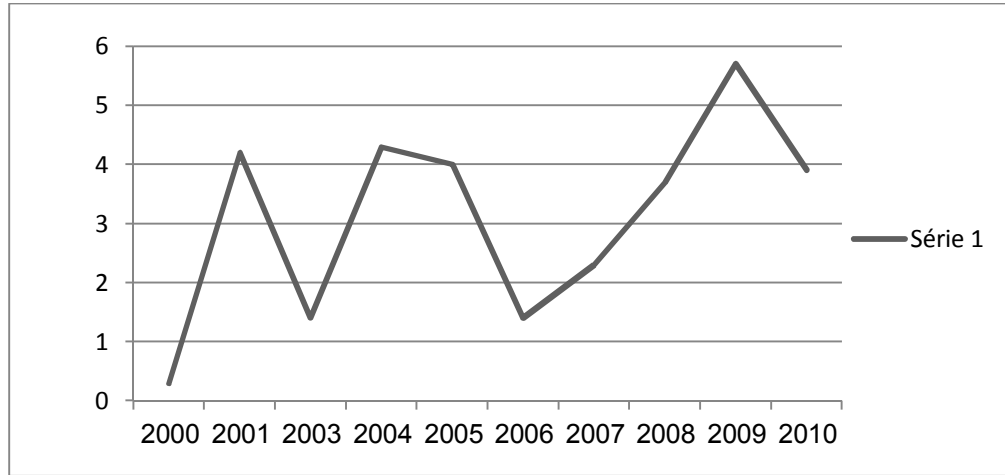
Source: Banque Mondiale sur le site : www.Banque mondiale.org

Consulté, le : 03-06-2013.

تم احتساب معدلات التضخم المبيّنة في الجدول أعلاه بإستعمال مؤشر أسعارالإستهلاك **IPC**

والشكل الموالي يبين منحنى بياني لتطور معدلات التضخم للفترة السابقة.

الشكل رقم (2): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2000-2010).



المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على معطيات الجدول.

بدأ معدل التضخم في إنخفاض ليصل إلى 0.3% سنة 2000 وهذا دليل على نجاح السياسة النقدية في الجزائر في التحكم في هذا الهدف, ثم إرتفع سنة 2001 ليبلغ 4.2% وهذا راجع لنمو الكتلة النقدية M2 بنسبة 17.30% وبما أن معدل التضخم المستهدف الذي حدده بنك الجزائر فنلاحظ أن معدل التضخم تجاوز هذا المعدل في 2003-2004 و 2007, وهذا راجع لنمو فائض في السيولة المصرفية وبالرغم من ذلك ظل معدل التضخم مرتفعا في 2008 و2009 مقارنة بالتضخك المستهدف (3%), وهذا راجع لإرتفاع معدلات التضخم المستوردة نتيجة الأزمة المالية.¹

2-هدف النمو: يعتبر هذا الهدف من أهم السياسة النقدية التي نص عليها قانون النقد والقرض 90-10, والذي تضمنه أيضا الأمر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003,

¹- Lies Karrar ,Les Causes De L'inflation Ne Sont Pas Conjoncturelles ,revue de presse, Algérie 13 au 17 janvier 2013, P :18.

وللتعرف على مدى تحكم السياسة النقدية في الجزائر في هذا الهدف نستعين بالجدول
الموالي:

الجدول رقم(10): تطور معدلات النمو في الجزائر للفترة(2000-2010) (الوحدة %)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
النمو	2.2	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	2	3	2.4	2.4	3.3

Source: Banque Mondiale sur le site : www.Banque mondiale.org

Consulté, le : 03-06-2013.

نلاحظ من هذا الجدول بلغ معدل النمو أعلى نسبة في سنة 2003 بنسبة 6.9% وهذا بسبب تحسين إنتاج كافة القطاعات تقريبا لينخفض بعدها بسبب تراجع نمو قطاع المحروقات.

3-هدف الإستقرار النقدي: هذا الهدف يبين لنا إستقرار النقد من خلال جدول تطور الكتلة

النقدية ومقابلتها في الجزائر للفترة 2000-2010.

- في الفترة (2010-2014):

لقد عرف قانون العرض و القرض 90-10 وتديلاته الإطار المؤسسي للسياسة النقدية وحدد مسؤوليات بنك الجزائر فيما يتعلق برسم وقيادة السياسة النقدية, وقد أشارت المادة (55) من هذا القانون إلى أهداف السياسة النقدية كمايلي:¹

تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير الشروط لنمو منظم للإقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الإستقرار الداخلي والخارجي للنقد.

إن تعدد أهداف السياسة النقدية المذكورة في نص المادة (55) من قانون النقد والقرض يجعل تحقيقها أمرا صعبا نظرا لتضارب هذه الأهداف فيما بينها.

خلال مرحلة التعديل الهيكلي قد أخذ الحد من التضخم الأولوية في بنك الجزائر محافظا إلى حد ما على هدف إستقرار الأسعار للسياسة النقدية, وهنا أتت المادة(35) من الأمر(55) من قانون النقد والقرض 90-10 وفي نقطتين هما:²

- إستبدال النمو السريع ما النمو المنتظم.

- ثم إقصاء هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية.

¹- المادة:55 من قانون النقد والقرض 10-90

²- Ilrane, Mohamed Cherif, Réflexion critiques sur la politique monétaire en Algérie, (2000-2004).

إن هدف الوسيط للسياسة النقدية في الفترة (2010-2013) هو تحقيق الإستقرار النقدي من خلال إستقرار الأسعار, وذلك عن طريق الحد من الصاعد الكبير في الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك وفي 2010 جدد بنك الجزائر هدف التضخم كهدف نهائي.

***التضخم:** لم يكن إستقرار الأسعار ومكافحة التضخم في الجزائر بشكل أولوية للسلطات, ولم تكن خطة خاصة لمكافحة التضخم, ولكن منذ إصدار قانون النقد والقرض حدد فيها أن الهدف النهائي للسياسة النقدية في الجزائر هي إستقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم, والجدول التالي يوضح تغيرات أسعار الإستهلاك بالنسب خلال (2010-2013).

الجدول رقم(11): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2010-2013). (الوحدة %)

السنوات	2010	2011	2012	2013
التضخم	3.91	4.52	5.1	5.3

المصدر: من إعداد الطلبة إعتقادا على إحصائيات بنك الجزائر, الديوان الوطني

للإحصائيات .

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن التضخم في سنة 2010 شهدت إنخفاضا بـ 3.7%

بالنسبة للسنوات السابقة 2008 و 2009.

والذي بلغ فيه المعدل 4.5 % و 5.7% على التوالي, أما في سنة 2010 فقد سجل

التضخم نسبة 9.91% مقابل 5.74% سنة 2011 ويعود سبب إرتفاع التضخم إلى عدة

عوامل منها الإنزلاقات التي حدثت في وتيرة التوسع النقدي حيث بلغ 19.1% في سنة 2011 مقابل 15.44% في سنة 2010 تحت تأثير إرتفاع القروض للإقتصاد ونفقات الميزانية الجارية بالإضافة إلى إرتفاع المنتجات الطازجة وكذا الخدمات.

ونلاحظ أن معدل التضخم شهد إرتفاع في سنة 2013 بمعدل 5.1% و 5.3% على التوالي. وعلى العموم فإن بنك الجزائر قام بإدارة السياسة النقدية أساسا بواسطة أدوات إسترجاع السيولة وتسهيله الودائع المغلقة للفائدة، والإحتياطي الإجباري وهذا بإمتصاص السيولة بشكل فعلي والتحكم في التضخم.¹

¹ المجلس الوطني الإقتصادي والاجتماعي، قسم الدراسات الإقتصادية، ملخص الوضع الإقتصادي والاجتماعي للأمة، الجزائر، 2010، ص: 55.

المبحث الثاني : تحليل قياسي لأثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر

خلال الفترة (1990-2014)

المطلب الأول : التحليل والتقدير القياسي لنموذج الدراسة

- طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا FMOLS

1- بناء النموذج القياسي: سيتم بناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر السياسة النقدية (معدل

المعروض النقدي بمعناه الواسع، معدل سعر الفائدة، معدل الاحتياطي الإجباري، معدل

إعادة الخصم) على التضخم في الجزائر، وهذا بالاعتماد على تقنيات القياس الاقتصادي.

1-1- تصميم النموذج وتقدير معالمته: يتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل

العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة

تصميم النموذج ومرحلة تقدير معالمته من أهم مراحل القياس الاقتصادي.

1-1-1- تصميم النموذج: يمكن التعبير على المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة

بالشكل التالي:

$$\text{inf} = f(m_2, i, cr, r, u)$$

1-1-2- تحديد الشكل الرياضي للنموذج: إن الشكل العام وبافتراض وجود علاقة خطية،

بين المتغير التابع (معدلات التضخم) وبين المتغيرات المستقلة (معدل المعروض النقدي

بمعناه الواسع، معدل سعر الفائدة، معدل الاحتياطي الإجباري، معدل إعادة الخصم)،

حيث يصبح الشكل العام للنموذج المقترح، وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على المتغيرات لتصحيح اللاتجانس الموجود بين المتغيرات كالتالي:³

$$\ln INFL_i = \alpha_0 + \alpha_1 \ln M2_{1i} + \alpha_2 \ln I_{2i} + \alpha_3 CR_{3i} + \alpha_4 \ln R_{4i} + u_i$$

حيث:

i: يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1990-2014.

LnINF : لوغاريتم معدل التضخم.

Ln M2 : لوغاريتم معدل المعروض النقدي بمعناه الواسع (M2).

LnI : لوغاريتم معدل سعر الفائدة.

CR : لوغاريتم معدل الاحتياطي الإجباري.

LnR : لوغاريتم معدل إعادة الخصم.

u_i : الخطأ العشوائي.

3-1-1. تقدير النموذج: بعد التأكد من تحقق سكون السلاسل الزمنية ووجود علاقات

تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات نموذج الدراسة، سوف نقوم الآن بتقدير النموذج

القياسي، حيث تم إجراء تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج باستخدام طريقة

المربعات الصغرى العادية (OLS)، لكن هذه الطريقة لم تعطي نتائج دقيقة وموثوقة لوجود

بعض المشاكل القياسية في النموذج متمثلة في مشكلة الارتباط الذاتي بشكل أساسي، الأمر

الذي أدى إلى استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (FMOLS) التي

³ عدم إدخال اللوغاريتم على معدل الاحتياطي الإجباري CR، لعدم وجود بعض المشاهدات في السلسلة.

تعمل على تصحيح عدم تحقق شروط الطريقة العادية وخصوصا مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تم إجراء عملية التقدير مع إدخال جميع المتغيرات المستقلة للنموذج، فوجد عدم معنوية متغيرين هما: معدل المعروض النقدي، معدل الاحتياطي الإجباري، لذلك تم استبعادهما من النموذج وإعادة التقدير فكانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (12): نتائج تقدير أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2014-1990).

Dependent Variable: LNINF				
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)				
Date: 12/05/16 Time: 15:03				
Sample (adjusted): 1991 2014				
Included observations: 24 after adjustments				
Cointegrating equation deterministics: C				
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth= 3.0000)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNI	-1.981972	0.614256	-3.226624	0.0040
LNR	4.396460	1.016858	4.323573	0.0003
C	-3.483309	1.080463	-3.223903	0.0041
R-squared	0.534833	Mean dependent var		1.682457
Adjusted R-squared	0.490531	S.D. dependent var		1.114980
S.E. of regression	0.795840	Sum squared resid		13.30060
Long-run variance	0.594417			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews-9) *معنوي عند مستوى 5%.

6-1-1-1- تقييم النموذج المقدر: ويستخلص من نتائج التقدير لقيم المعلمات المقدرة ما يلي:

- قيمة المعلمة المقدرة للحد الثابت تشير إلى أنه عندما تكون قيم المتغيرات المستقلة منعدمة فإن معدل التضخم يكون عند حدود -3.483، وهي ذات معنوية (عند مستوى 5 % (وذلك لأن $(P < 0.05)$.

- إشارة معامل معدل سعر الفائدة سالبة، وتدل على وجود علاقة سالبة بين معدل سعر الفائدة ومعدل التضخم، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 5 %) وذلك لأن $(P < 0.05)$ ، حيث بلغت قيمة هذا المعامل -1.981، وتشير هذه القيمة إلى أن معدل سعر الفائدة بمقدار 10% سيؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بمقدار 19.81%.

- إشارة معامل معدل إعادة الخصم، وتدل على وجود علاقة موجبة بين معدل إعادة الخصم ومعدل التضخم، وهي ذات دلالة إحصائية (عند مستوى 5 %) وذلك لأن $(P < 0.05)$ ، وهذا ما يشير إليه قيمة المعامل بمقدار 4.396، أي أنه إذا زادت معدل إعادة الخصم بمقدار 10% فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة معدل التضخم بمقدار 43.96%.

إن ما يعزز الثقة في هذه النتائج هو أن:

- معامل التحديد المصحح: بلغت قيمته $Adj.R^2 = 0.490$ ، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وتبين أثر المتغيرات المستقلة ومساهمتها في تحديد وتفسير

التغيرات الحاصلة في معدل التضخم، أي أن هذا النموذج يمتلك القدرة على تفسير 49% يعود سببها إلى المتغيرات المستقلة، والباقي 51% يعود إلى عوامل أخرى أو إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج وترجع إلى المتغير العشوائي (U_i).

• النموذج معنوي بصفة عامة حسب إحصائية فيشر (تم حساب قيمة فيسر انطلاقاً من اختبار ولد (Wald Test): $F_{calculé} = 13.31 > F_{tabulé}^{\alpha=0.05} = 3.47$ ¹، أي قبول معادلة التضخم من الناحية الإحصائية وذلك عند مستوى معنوية 5%.

• يلاحظ أن نسبة درين واتسون DW للنموذج غير موجودة ولذلك لإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (FMOLS)، حيث أن اختبار درين واتسون DW للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي، وبذلك يسقط اختبار درين واتسون DW ويكون غير صالح لإستخدامه في هذه الطريقة.

1-1-7-1- التحقق من شروط طريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كلياً (FMOLS):

بهدف التحقق من صلاحية وجود النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير، وللتحقق من شروط طريقة التقدير تم إجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

1-1-7-1-1- اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (بمعنى عدم وجود ارتباط ذاتي):

ويلاحظ من خلال تحليل دالة الارتباط الذاتي، التي تبين أن كل قيم دالة الارتباط الذاتي

داخل مجال الثقة

¹ انظر الملحق رقم 03.

و ($P > 0.05$) ، وهو ما يدل على غياب مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول رقم(13): دالة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج correlogram of Residuals

Date: 19/03/16 Time: 15:32						
Sample: 1990 2014						
Included observations: 24						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*	
. .	. .	1	0.013	0.013	0.0043	0.948
.* .	.* .	2	-0.099	-0.099	0.2811	0.869
. .	. .	3	-0.034	-0.031	0.3149	0.957
.* .	.* .	4	0.146	0.139	0.9842	0.912
.* .	.* .	5	0.106	0.098	1.3504	0.930
.* .	.* .	6	-0.104	-0.084	1.7247	0.943
.* .	.* .	7	-0.168	-0.147	2.7568	0.907
.* .	.* .	8	-0.150	-0.190	3.6381	0.888
.* .	.* .	9	-0.108	-0.186	4.1226	0.903
.* .	.* .	10	-0.086	-0.130	4.4493	0.925

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews-9).

1-1-7-2- اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر:

للتحقق من شرط إتباع بواقي النموذج المقدر للتوزيع الطبيعي تم استخدام

اختبار (Jurque- Bera) فكانت النتيجة تشير أن قيمة الاختبار تساوي ($J = 0.493$)،

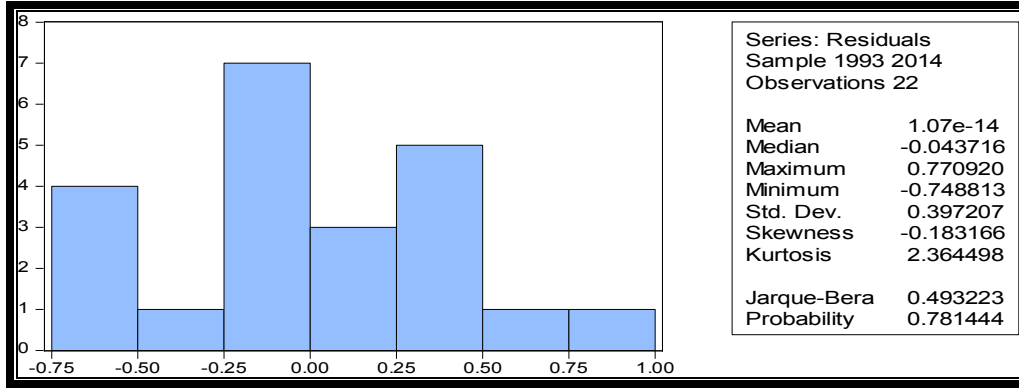
باحتمال بلغ ($P\text{-Value} = 0.78$)، وهي نتيجة غير، غير معنوية وقيمة الاختبار أقل من

$X^2_{0.95} = 5.99$ ، ويتضح من ذلك قبول الفرض البديل الذي ينص على أن بواقي النموذج

المقدر تتبع التوزيع الطبيعي، والشكل التالي يوضح نتائج شرط التوزيع الطبيعي لبواقي

النموذج المقدر:

الشكل رقم (03): نتائج اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبقايا النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews-9).

1-1-7-3- اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة (عدم وجود تداخل خطي متعدد):

للتحقق من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج المقدر

تم الاعتماد على قيمة معامل تضخم التباين (VIF)¹. ويتم حساب معامل تضخم التباين من

خلال المعادلة التالية لكل متغير

$(VIF=1/(1-R^2))$ ، حيث أنه كلما زادت قيمة معامل التضخم زادت حدة المشكلة، كما

يجب الإشارة هنا لشرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث

مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير، وللتحقق من عدم وجود

هذه المشكلة تم استخدام قيمة معامل تضخم التباين (VIF) والذي عادة ما يشير للقيمة التي

تقل عن 10 لهذا المعامل على ضعف التأثير السلبي لهذه المشكلة على النموذج بمعنى

تقريبي عن النموذج خالي من المشكل، والجدول التالي يوضح قيمة (VIF) لجميع المتغيرات.

¹ Variance Inflation Factors

جدول رقم (14): نتائج التحقق من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي

Variance Inflation Factors			
Date: 19/03/16 Time: 15:34			
Sample: 1990 2014			
Included observations: 24			
	Coefficient	Uncentered	Centered
Variable	Variance	VIF	VIF
LNI	0.377310	43.06667	10.23621
LNR	1.034000	154.1070	10.23621
C	1.167401	47.13463	NA

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews -9).

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات اقل من القيمة 10

وبالتالي يعبر عن غياب التأثير السلبي للمشكلة، مما يدل على جودة النموذج المقدر.

ومن خلال ما سبق نلاحظ تحقيق النموذج المقدر لجميع شروط طريقة المربعات

الصغرى العادية المصححة كلياً (FMOLS)، وهذا دليل واضح على جودة النموذج المقدر

وسلامته من أي خلل قياسي، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجه وتفسيرها بما يتناسب مع

الواقع الاقتصادي.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على السياسة النقدية وأثرها على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) موضحا في ذلك الأدوات والوسائل التي تستخدمها السياسة النقدية في إدارة السيولة لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، وتماشيا مع طبيعة الموضوع تم التطرق إعطاء تعريفات لكل من السياسة النقدية والتضخم، ليتم بعد ذلك بناء نموذج قياسي اقتصادي لأثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الجزائر، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

أوضحت الدراسة وجود علاقة سلبية ووجود دلالة إحصائية (لأن القيمة الاحتمالية لإختبار t اقل من 0.05) بين معدل سعر الفائدة ومعدلات التضخم، إذ أن زيادة معدل سعر الفائدة تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم.

الجدول رقم (15):

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	13.31310	(2, 21)	0.0002
Chi-square	26.62621	2	0.0000
Null Hypothesis: C(1)=C(2)=0			
Null Hypothesis Summary:			
Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.	
C(1)	-1.981972	0.614256	
C(2)	4.396460	1.016858	
Restrictions are linear in coefficients.			

خلاصة الفصل:

يعتبر قانون النقد والعرض 90-10 بمثابة تحول البنك المركزي، ولقد سمح قانون النقد والقرض 90-10 بإعطاء بنك الجزائر مكانة أساسية في الجهاز المصرفي وأهم ما جاء في هذا القانون إستقلالية القانونية لبنك الجزائر، كما تضمن تحديد وتوضيح السياسة النقدية لبنك الجزائر، واستتجنا في هذا الفصل أيضا تأثير أدوات السياسة النقدية على التضخم، التي تم تبينها من خلال نمذجة وتحليل لنموذج الدراسة.

الذاتية

خاتمة:

لقد اسهدفت دراستنا معرفة الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر, بإعتبار هذه الأخيرة إحدى مكونات السياسة الإقتصادية, فأكد أنها تحاول تحقيق الأهداف العامة الممثلة في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار, تحقيق معدلات نمو مرتفعة, تحقيق التوازن في ميوان المدفوعات وتحقيق التشغيل الكامل مستخدمه في ذلك الأدوات الكمية والكيفية وفي الواقع تبين أن السياسة النقدية لها فعالية أكثر في محاربة التضخم مقارنة بباقي الأهداف.

وإعتبار هذه الظاهرة من أكبر المشاكل التي قد تعترض الاقتصاد الوطني وتترتب عنها آثار اقتصادية واجتماعية وخيمة فلا يتم الإعتماد على السياسة النقدية لمحاربتها بل قد تلجأ إلى السياسة المالية وسياسة الرقابة على الأجور, ويرى بعض الإقتصاديين أن منح السياسة النقدية استقلالية البنك المركزي تسمح له بتفعيل السياسة النقدية أكثر في محاربة التضخم لأن ذلك الإستقلال للبنك المركزي في تحديد الهدف الأساسي وهو تحقيق الاستقرار في الأسعار وبالتالي اختيار الأدوات الملائمة لذلك بحرية وبمعزل عن أي ضغوط حكومية, أدت التطورات الاقتصادية والنقدية الدولية والمحلية في معظم دول العالم إلى الإهتمام بموضوع دور السياسة في معالجة التضخم, وقد دفع الاهتمام إلى محاولة تقديم التعريفات ودراسة الأثر لهذه المتغيرات العالمية على فعالية أداء السياسة النقدية, واستخدام لذلك طرق ومعايير عديدة كإنتهاج

استقلالية البنوك المركزية والإسراع في استخدام الأدوات غير المباشرة مع البحث على عملية تنسيق السياسة النقدية مع المجموعة أو الكتل التي يراد الانضمام إليها قصد تحقيق هدف أساسي هو الوقوف عند معدلات مستهدفة للتضخم.

والجزائر كانت أول خطوة لها في هذا مجال قانون 90-10 الذي أعيدت بموجبه للبنك المركزي صلاحيته، وتم فصله ن الخزينة، كما أن معالم السياسة النقدية في الجزائر اتضحت بعد 1990 وبدأت تتطور في إختيار الاهداف والوسائل سنة 1997 ليتم الحفاظ على معدلات منخفضة عن سنة 2012.

قائمة المراجع

- ¹⁻ معجم العلوم الاجتماعية، إعداد نخبة من الأساتذة العرب المختصين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.
- ²⁻ طيبة عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، التوزيع العادل للدخول في التنمية ضبط التضخم، مصر، دار النهضة العربية، 1993.
- ³⁻ عبد الرحمان تاج، السياسة الشرعية و الفقه الإسلامي، كطبعة دار التأليف، 1983.
- ⁴⁻ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
- ⁵⁻ عقيل جاسم عبد الله، النقود و البنوك (من هج نقدي و مصرفي)، عمان، دار و مكتبة الحامد للنشر، 1999.
- ⁶⁻ أحمد فريد مصطفى، س هير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليوروا، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- ⁷⁻ نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة، بيروت، إتحاد المصارف العربية، 1994.
- ⁸⁻ حمدي عبد العظيم، السياسة النقدية و المالية، و مقارنة إسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1980.
- ⁹⁻ صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم، الأهداف، الأدوات)، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2005.
- ¹⁰⁻ عبد الفتاح عبد المجيد، أصول علم الاقتصاد، التحليل الاقتصادي الكلي، الكتاب الثاني، مصر، النسر الذهبي للطباعة، 1997.
- ¹¹⁻ خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)، مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة النشر.

- ¹² عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسي، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد, 2004.
- ¹³ سليمان مجدي، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، القاهرة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، 2002.
- ¹⁴ غازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة الثانية، الجزائر، دار الشهاب، 1986.
- ¹⁵ حمد أبو الفتوح ناقة ، نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية ، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة، 1998.
- ¹⁶ مصطفى رشدي شيحة، اقتصاديات النقود و المصارف و المال، الطبعة السادسة، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 1996.
- ¹⁷ محي الدين غريب، اقتصاديات النقود و البنوك، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1972.
- ¹⁸ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- ¹⁹ لعصار رشاد، الحلبي رياض، النقود و البنوك، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع، 2000.
- ²⁰ علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود و البنوك، دار النهضة العربية، 1998 .
- ²¹ لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2005،
- ²² فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي- توزيع المداخل النقود والائتمان-، بيروت، دار الحدائق، 1987.
- ²³ غازي حسين عناية، التضخم المالي، الطبعة الثانية، الجزائر، دار الشهاب، 1986.

²⁴ وسام ملاك، النقود و السياسة النقدية الداخلية، الطبعة الأولى، لبنان، دار المن هل اللبناني للطباعة و النشر، 2000.

²⁵ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003.

²⁶ مصطفى رشدي شيحة، اقتصاديات النقود و المصارف و المال، الطبعة السادسة، بيروت، دار المعرفة الجامعية، 1996.

²⁷ مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للنشر، مصر، 2002.

²⁸ مسمش نجاة، فعالية السياسة النقدية والمالية في المعالجة التضخم ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004-2005 .

²⁹ أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف ،محمد السيد عابد ،النظرية الإقتصادية الكلية،الدار،الجامعية،الإسكندرية،2003.

³⁰ حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2006.

³¹ محمود حسن الوادي، أظم جاسم العيساوي، الإقتصاد الكلي تحليل نظري و تطبيقي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2007ص.

³² المواد 96, 71, 70 من قانون النقد والقرض 90-10.

³³ المجلس الإقتصادي والإجتماعي، مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، جويلية 2005.

- ³⁴ علي لعزر, فضيل رايس, الفوائض النقدية ومحددات التضخم في الجزائر, مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال, العددالصفري, جامعة محمد خيضر, 2012.
- ³⁵ بقيق ليلي اسمهان. انعكاسات قانون النقد والقرض على مسار السياسة النقدية في الجزائر من الرقابة المباشرة إلى غير مباشرة, المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة العدد01,الجزائر, جانفي2010.
- ³⁶ معلومات مستخلصة من جداول الإحصائيات لبنك الجزائر.
- ³⁷ علي توفيق الصادق وآخرون, السياسة النقدية في الدول العربية, صندوق النقد العربي, معهد السياسات الإقتصادية, أبوظبي, 1996.
- ³⁸ المادة:35 من الأمر رقم 03-11 المتعلقة بالنقد والقرض.
- ³⁹ التقرير السنوي 2008, التطور الإقتصادي والنقدي الجزائري, بنك الجزائر, سبتمبر 2009.
- ⁴⁰ المادة:69 من قانون النقدوالقرض 90-10.
- ⁴¹ المجلس الإقتصادي والإجتماعي, مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر, جويلية 2005.
- ⁴² المادة: 55 من قانون النقد والقرض 90-10.
- ⁴³ الإقتصادي والإجتماعي, مشروع تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر, جويلية 2005.
- ⁴⁴ محمد لكصاسي, الوطنية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر, صندوق النقد العربي, الإمارات العربية المتحدة, أبو ظبي, سبتمبر 2003.
- ⁴⁵ المادة:55 من قانون النقد والقرض 90-10
- ⁴⁶ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي, قسم الدراسات الإقتصادية, ملخص الوضع الإقتصادي والإجتماعي للأمم, الجزائر, 2010.

قائمة المراجع بالفرنسية:

- 1- André Icard : les effets de la politique monétaire dans un environnement financière en mutation, in cahiers économiques N° 04, 1992, banque de France.
- 2- Einzing, Monetary Policy : Means and Ends, Penguin Books Midlesex, , harnonsd worth, 1964.
- 3- Freidman, Milton, The ptimum quantity of money and other essay, Macmillan, London,1973.
- 4-Thomas Jean-Paul, les politiques économiques aus XX ème siècle, Economica, paris, 1994.
- 5-Noman. C. Miller, macro Economics, Houghton, Mifflin, USA, 1983.
- 6-MICHELLE de mourgues, la monnaie – système financière et théorie monétaire, 3eme édition, Economica, 1993.
- 7-jean pierre pattat, monnaie, institutions financières et politiques em éditions, Economica, paris, 1993.
- 8-Article 3 l’Instruction N° 73/94, du 28/11/1994 relative au régime de réserve obligatoire.
- 9-Ilnane, mMhamed Cherif, **Réflecsion sur la Position Monétaire en Algérie**, revue; les chiers du CREAD,N° 75, Algérie, 2006.

10-**Les Causes De L'inflation Ne Sont Pas** ,– Lies Karrar
revue de presse, Algérie 13 au 17 janvier 2013 ,**Conjoncturelles.**

¹¹⁻ Ilrane, Mohamed Cherif, Réflexion **critiques sur la politique
monétaire en Algérie, (2000–2004).**